الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

# الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)– السنة الثالثة 2021 – الدورة البرلمانية العادية (2021-2022) – العدد: 7

## الجلستان العلنيتان العامتان

**المنعقدتان يومي الخميس 19 ربيع الثاني والخميس 4 جمادى الأولى 1443**
**الموافق 25 نوفمبر و 9 ديسمبر 2021**

**طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 6 جمادى الثانية 1443**
**الموافق 9 جانفي 2022**

# فهرس

1- **محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة**..... **ص** 03

• التصويت على مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة **2022**.

2- **محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة**..... **ص**

• أسئلة شفوية.

3- **ملحق** .....

• نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة **2022**.

# محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة
# المنعقدة يوم الخميس 19 ربيع الثاني 1443
# الموافق 25 نوفمبر 2021

**الرئاسة:** السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**
- السيد الوزير الأول، وزير المالية؛
- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيد وزير الصناعة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان؛

**إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة**
**والدقيقة الواحدة والخمسين صباحا**

**السيد الرئيس:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.. الهدوء من فضلكم..

أولا، نرحب بالسيد الوزير الأول، وزير المالية، كما نرحب بكل السادة أعضاء الحكومة المرافقين له، وكذا الإطارات المرافقين للطاقم الحكومي ونرحب أيضا بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وأيضا الأسرة الصحافية.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة التصويت على مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022، وطبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أدعو السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لقراءة التقرير التكميلي الذي أعدته اللجنة حول المشروع المذكور.

**السيد مقرر اللجنة المختصة:**

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأوّل، وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التكميلي الذي أعدّته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع القانون المتضمّن قانون المالية لسنة 2022 والذي وضعت اللمسات النهائية عليه في جلسة عمل عقدتها مساء يوم الثلاثاء 23 نوفمبر 2021، برئاسة السيد رشيد عاشور، رئيس اللجنة، وضمّنته عرضًا مختصرًا لمجريات الجلستين العلنيتين اللتين خصّصهما مجلس الأمة لتقديم ومناقشة مشروع القانون، يومي الإثنين 22 والثلاثاء 23 نوفمبر 2021 وكذا رأي اللجنة حول المشروع إلى جانب مجموعة من التوصيات.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأوّل، وزير المالية المحترم، والوفد الحكومي المرافق لكم،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

بعد الانتهاء من دراسة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022 على مستوى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، وتقديم استنتاجاتها الأولية حول الموضوع ضمن تقريرها التمهيدي المعدّ لهذا الغرض، عقد مجلس الأمة جلستين علنيتين اثنتين (2) يومي الإثنين 22 والثلاثاء 23 نوفمبر 2021، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، لتقديم ومناقشة المشروع، حضرهما، ممثلا عن الحكومة، الوزير الأوّل، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان، ووزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار. كما حضر الجلسة العلنية الأولى كلّ من السيدة والسادة أعضاء الحكومة: محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم؛ وفاء شعلال، وزيرة الثقافة والفنون؛ أحمد زغدار، وزير الصناعة؛ محمد عبد الحفيظ هني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛ يوسف شرفة، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

أما الجلسة العلنية الثانية فقد حضرها عن الحكومة كلّ من السيدة والسادة: أحمد زغدار، وزير الصناعة؛ محمد بوسليماني، وزير الاتصال؛ سامية موالفي، وزيرة البيئة؛ هشام سفيان صلواتشي، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية؛ ياسين المهدي وليد، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

وقد استمع السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة في مستهل الجلسة العلنية الأولى إلى عرض مفصّل قدمه الوزير الأوّل، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان، حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022، أكد فيه أن الاقتصاد الوطني أظهر مرونة في مواجهة الآثار السلبية للوضع الاقتصادي العالمي بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والمتعلقة بالإنعاش الاقتصادي، والتي سمحت بامتصاص الآثار السلبية التي خلّفتها جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)، وأضاف أنه تم ذلك أيضًا بفضل سياسة ترشيد النفقات العمومية وتحفيز تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على الموارد المتأتية من صادرات المحروقات وترشيد النفقات العمومية وكذا تأطير التجارة الخارجية والتمويل الداخلي للاقتصاد.

وتطرق السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، إلى السياسة الميزانياتية للدولة، التي ستُعتَمد خلال سنة 2022 والممتدة إلى سنتي 2023 و2024، فضلا عن أهم التدابير التشريعية التي نص عليها مشروع القانون، والتي تتعلق أساسًا بإصلاح المنظومة الجبائية، دعم الاستثمار وتشجيع الإنتاج الوطني ومساعدة الأسر والفئات الهشة، إعادة النظر في حقوق الطابع، تطهير وتنظيم العقارات التابعة للدولة والسكنات، تكييف ومواءمة مهام إدارة الجمارك، وكذا مواصلة تطهير حسابات التخصيص الخاص وغيرها من المعطيات الاقتصادية والمؤشرات المالية التي استعرضها بإسهاب وتفصيل كبيرين.

وعقب هذا العرض، تلا مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، السيد حميد بوزكري، التقرير التمهيدي الذي أعدّته اللجنة في الموضوع؛ ثم فُسِحَ المجال أمام السيدات والسادة أعضاء المجلس لمناقشة مشروع القانون المعروض عليهم لهذا الغرض، حيث طرحوا عددًا من الأسئلة والانشغالات، وقدموا جملة من التوصيات والاقتراحات.

هذا، وقد أشاد أعضاء مجلس الأمة في تدخلاتهم بما جاء في مشروع هذا القانون، خاصة فيما يتعلق بتحفيز وتنويع النشاط الاقتصادي لإنعاش النمو وتقليص الاعتماد على المحروقات، والعمل على ضمان الاستدامة الميزانياتية؛ منوهين خصوصا بحرص الدولة على الحفاظ وعقلنة الدعم الموجّه للفئات المعوزة، حفاظا على المكاسب الاجتماعية وذلك تجسيدا لالتزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في إطار المرجعية الوطنية لهذه المكاسب المكرسة في بيان الفاتح نوفمبر 1954.

وتطرقوا إلى بعض المشكلات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، في إطار التعبير عن الانشغالات ذات الاهتمام المحلي والوطني؛ مثمنين في الوقت ذاته الأحكام والتدابير التشريعية التي تضمنها المشروع، لاسيما منها تلك التي تخص الأسر والفئات الهشة على وجه الخصوص، وتأسيس منحة للبطالة، وكذا التدابير التشريعية المتعلقة بإصلاح المنظومة الجبائية، ودعم الاستثمار وتشجيع الإنتاج الوطني، والتي من شأنها دفع حركية التنمية إلى الأمام.

وقد تمحورت تلك الأسئلة والانشغالات حول المواضيع الآتي ذكرها أدناه:

- إستفحال ظاهرة المضاربة في المواد ذات الاستهلاك الواسع.
- قصور آليات الرقابة الحالية في كبح جماح المضاربين وردعهم.

ـ كثرة العراقيل البيروقراطية التي تواجه الاستثمار.
ـ التحويلات الاجتماعية والمقاربة الجديدة في هذا الموضوع.
ـ موضوع الشمول المالي والصيرفة الإسلامية.
ـ الإصلاحات التي بادرت بها وزارة المالية في مجال النظام المالي والمصرفي.
ـ شروط التنازل عن السكن الاجتماعي والتساؤل لماذا اشتراط قدم المسكن، وعن سبب عدم التنازل عن السكنات الإيجارية القديمة المملوكة للدولة منذ الاستقلال لمستأجريها.
ـ مشكلة صعود المياه في بعض ولايات الجنوب.
ـ عدم استفادة بعض المناطق الصناعية الحديثة من التهيئة رغم الميزانيات المخصصة لها منذ مدة.
ـ الإجراءات المتخذة للرفع من مستوى الجباية المحلية.
ـ نقص المنشآت الصحية في الجنوب ولاسيما تلك المتخصّصة في علاج الأمراض المزمنة والخطيرة.
ـ الممارسات البيروقراطية التي تعطل انطلاق وإنجاز الكثير من مشاريع التنمية والبنى التحتية.
ـ صناديق التخصيص الخاص المتعلقة بالجنوب.
ـ الوقت المطلوب لبلوغ التنوع الاقتصادي خارج المحروقات.
ـ الإجراءات المتخذة لمكافحة التهرّب الضريبي والفساد.
ـ مصير استيراد السيارات أقل من 3 سنوات.
ـ طلب توضيح حول النقطة الاستدلالية.
ـ رفع التجميد عن المشاريع المجمدة.
ـ إستحداث آليات تحفيزية لاستقطاب العملة الصعبة من الخارج.
ـ سبب ارتفاع أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، وهل يعود إلى المضاربة أم إلى انخفاض قيمة الدينار؟
ـ البدائل التي تعتمد عليها الحكومة لتغطية العجز في الميزان التجاري.
ـ دور السلك الدبلوماسي في ترقية الاقتصاد الوطني ورصد الأسواق الخارجية واستقطاب الاستثمار الأجنبي.
البدائل المعتمدة لتغطية عجز الميزانية.
ـ الاستراتيجية التي وضعتها الدولة للحد من استيراد الحبوب التي تكلّف الدولة أموالا طائلة.

وبعد استنفاد قائمة المتدخلين، استمع أعضاء المجلس إلى تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية الممثلة في المجلس (حزب جبهة التحرير الوطني، الثلث الرئاسي، التجمع الوطني الديمقراطي)، الذين تطرقوا إلى كثير من المواضيع السياسية والاقتصادية والصحية ذات الاهتمام الوطني والدولي، كما أبرزوا رؤى ومواقف عائلاتهم السياسية من مشروع هذا القانون والمواضيع ذات الصلة.

ونوهوا بالمجهودات الكبيرة التي تبذلها الحكومة من أجل تجاوز تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) على الاقتصاد الوطني والعمل على إنعاشه وتسريع وتيرة نموه؛ واعتبروا أنّ مشروع قانون المالية للسنة المقبلة قد أنهى سنوات التقشف المتواصلة منذ سنة 2018، لكونه يحمل معالم ميزانية واعدة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، وتوسيع الوعاء الضريبي والتحكم في النفقات لتحسين الاستدامة المالية؛ وعبّروا عن ارتياحهم للإجراءات المتخذة بهدف المحافظة على الطابع الاجتماعي للسياسة الوطنية، من خلال المقاربة الجديدة للحكومة في توجيه الدعم للفئات التي تستحقه، بما يسمح بتحقيق العدالة والإنصاف بين مختلف الفئات في المجتمع؛ وثمّنوا الإصلاحات الواردة في مشروع القانون خاصّة النظام الجمركي، مؤكدين في ذات السياق دعم المبادرات الوطنية الرامية إلى ترقية المنتجات البديلة للنفط والغاز.

كما أكّدوا انخراطهم في مسعى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون نحو بناء جزائر جديدة، قوية ومُهابة الجانب، مؤكدين بروز ملامح هذه الجزائر بحجمها الحقيقي، وبتاريخها العريق، وثقلها الجهوي والإقليمي والدولي، وعمقها الإفريقي الاستراتيجي، واستعادتها لزمام المبادرة، وبما حققته تجارتها الخارجية من نجاح ملفت، من خلال ارتفاع الصادرات خارج المحروقات لأوّل مرّة منذ الاستقلال.

ورافعوا من أجل تكريس وحدة الأمة بشعبها الأبي، والتفافه حول قيادته، وبمؤسساتها الديمقراطية؛ وبالموازاة مع ذلك، أشادوا بالمؤسسة العسكرية، الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، بحقّ وجدارة، المعروف عبر التاريخ بمآثره وبطولاته المنقطعة النظير، يشهدُ لها العدو قبل الصديق؛ وطالبوا بمزيد من الدعم لهذه المؤسسة تكريسًا لقوتها وتفوّقها واحترافيتها.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأوّل، وزير المالية المحترم، والوفد الحكومي

المرافق لكم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

في بداية ردّه على أسئلة وانشغالات وملاحظات أعضاء مجلس الأمة، نوّه السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، بنوعية تدخلات الأعضاء وبوجاهتها، ولاسيما ما تعلّق منها بالقضايا الأساسية، سواء الخاصة بعمل قطاع هام من القطاعات الحكومية ألا وهو قطاع المالية، أم ما تعلّق بقضايا اقتصادية وطنية تخص قطاعات أخرى، وأثّر ذلك على مستوى النمو بوجه عام وعلى الاهتمامات والتطلعات اليومية للمواطنين بوجه خاص.

وفيما يلي مختصر لعناصر ردّ السيد الوزير الأوّل، وزير المالية على أسئلة وانشغالات وملاحظات أعضاء مجلس الأمة المتدخلين في النقاش العام حول مشروع القانون المتضمّن قانون المالية لسنة 2022.

بالنسبة لتحسين التحصيل الجبائي:

أكد السيد الوزير الأوّل، وزير المالية أن ملف التحصيل الجبائي يشكل أحد الاهتمامات الأساسية للسلطات العمومية، وقد قررت الحكومة وضع برنامج عمل من أجل تحسين تحصيل الجباية من طرف إدارة الضرائب، ويقترح في هذا الصدد إعادة تصميم النظام الجبائي الوطني لتفادي الاختلالات والخسائر الهامة التي تمس الاقتصاد الوطني، بالنظر لضعف مستوى التحصيل الجبائي.

مضيفا، أن دفع الضريبة عنصر أساسي من عناصر المواطنة الصالحة، والواقع أن الغش والتهرب الضريبيين قد بلغا مستويات لا يمكن التغاضي عنها، وبخاصة على الأقل بالنظر إلى احتياجات التمويل، للتكفل بمتطلبات ميزانية التسيير؛ والدولة عازمة على تأهيل الإدارة الجبائية وعصرنتها وتجنيد كل الموارد المادية والبشرية في سبيل هذه الغاية، إذ تعتبر من صميم مسار الإصلاح وتنمية الاقتصاد الوطني، وتم اتخاذ عدة إجراءات في الموضوع.

بالنسبة لوتيرة عصرنة الإدارة الجبائية:

أوضح السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، أن وزارة المالية انتهجت برنامجا للعصرنة الهيكلية والوظيفية والتقنية على السواء، لتسيير مصالح المديرية العامة للضرائب، والتي هي بصدد استكمالها، ويتجسد هذا البرنامج من خلال عصرنة الهياكل الإدارية وكذا العصرنة الوظيفية.

بالنسبة للتدخلات المتعلقة باقتراح تدابير تساهم في الشمول المالي:

أوضح السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، أنه تمّ إدراج في مشروع قانون المالية لسنة 2022 ولأول مرة، مادة تنص على أن «لا تطبق العقوبات الجبائية على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين غير المُعرّفين لدى المصالح الجبائية، والممارسين لأنشطة الشراء لإعادة البيع، أو الأشغال أو الخدمات التي لم يتم التصريح بها، والذين يتقدمون تلقائيا للتعريف بأنفسهم في أجل لا يتجاوز 31 ديسمبر 2022، شريطة أن تتم عملية التعريف التلقائي قبل الشروع في عملية الرقابة الجبائية»؛ والهدف الأساسي لهذا الإجراء هو الاحتواء الجبائي ضمن التدابير التي تهدف وتساهم في الشمول المالي.

بالنسبة للتدخلات المتعلقة باقتراح إضافة الرسم العقاري ضمن العمليات العقارية من بيع وشراء:

أكد السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، أن الرسم العقاري يختلف عن حقوق التسجيل، فَهُمَا لَيْسَا من نفس الطبيعة من حيث الأساس الخاضع للضريبة ومن حيث طريقة فرضها وتحصيلها، فالرسم العقاري يطبق على الممتلكات المبنية وغير المبنية ويعتمد في حسابه على مساحة الممتلكات، من جهة، والقيمة الإيجارية الجبائية التي ترجّح بمعدلات يتم تحديدها حسب تصنيف المناطق التي تقع فيها هذه الممتلكات، من جهة أخرى.

ويحفظ ناتج هذا الرسم لصالح ميزانية البلديات التي يتم إقحامها في عملية فرض هذا الرسم، من خلال عمليات إحصاء الممتلكات الواقعة في إقليم هذه البلديات، وقد تم اقتراح مجموعة من التدابير في إطار مشروع قانون المالية تهدف إلى إصلاحات جوهرية.

بالنسبة للتدخلات المتعلقة باقتراح استحداث ضريبة لاسترجاع الدعم غير المستحق:

أكد السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، أن التشريع الجبائي الساري المفعول ينص على إخضاع الأشخاص الطبيعيين إلى الضريبة على الثروة عندما تتعدى قيمة ممتلكاتهم 100 مليون دج، حيث تُصنف هذه الشريحة من الأشخاص، من منظور جبائي، في خانة الأثرياء؛ ويتوجب عليهم دفع هذه الضريبة، بالإضافة إلى مختلف الضرائب والرسوم التي يخضعون لها في إطار الأنشطة التي يمارسونها من أجل تحقيق ثروتهم.

أما فيما يخص الدعم الذي يستفيد منه هؤلاء الأشخاص، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2022 ينص على إعادة النظر في ميكانيزمات منح الإعانات حتى يستفيد منها من هو بحاجة إليها فقط.

بالنسبة للإجراءات المتخذة من طرف قطاع المالية لمكافحة التهرب الضريبي:

أوضح السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، أن المديرية العامة للضرائب تتوفر على عدة وسائل للتدخل في هذه المسألة، عن طريق إجراءات المراقبة الجبائية أو عن طريق جمع المعلومات الضريبية، كما وضعت الإدارة الضريبية آليات للحدّ من ظاهرة التهرب الضريبي.

بالنسبة للتحصيل الجبائي والإجراءات التي تستهدف المستثمرين الشباب، ومراجعة فترة تسديد الدين الجبائي:

أوضح السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، أن التشريع الجبائي الساري المفعول ينص على جملة من التحفيزات الجبائية للمستثمرين الشباب، منها إعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل أو على الأرباح لمدة 3 إلى 6 سنوات، فضلا عن إعفاءات تخص الرسم على النشاط المهني لنفس المدة، وكذا الرسم على البنايات العقارية، تصل إلى 10 سنوات.

أما فيما يخص التحصيل الضريبي، فإن التشريع الجبائي الساري المفعول ينص على إمكانية تحديد مدة دفع الديون الضريبية إلى غاية 60 شهرا، وهو ما يعد تحفيزا بالغ الأهمية والأثر، خاصة بالنسبة للمستثمرين الشباب.

وعن مراجعة فترة تسديد الدين الجبائي، أوضح السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، أن هذه الفترة كما هي حاليا (7 سنوات) تم استحداثها بموجب المادة 51 من قانون المالية لسنة 2015، وقد كانت هذه المدة كافية للمكلفين بالضريبة لتسديد ديونهم الضريبية، لذلك فإن إضافة 6 أشهر أخرى لن يكون له الأثر الملموس في هذا الشأن.

بالنسبة للإجراءات المتخذة لتحسين الجباية المحلية:

أكد السيد الوزير الأول، وزير المالية، أن مشروع قانون المالية لسنة 2022، نص على جملة من التدابير التي ترمي إلى إصلاح وعصرنة الرسوم والضرائب المحصلة لفائدة البلديات، وأهمها إصلاح الرسم العقاري.

بالنسبة لآليات التكفل بالمستحقات المالية الخاصة بالمؤسسات والأشخاص المكلفين بإنجاز المشاريع التنموية الممولة من صندوق الجنوب واقتراح إغلاقه:

أكد السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، أن حساب التخصيص الخاص رقم 089-302 بعنوان «صندوق تنمية مناطق الجنوب»، سيكون موضوع إقفال في 31 ديسمبر 2021، لكن تم إدماجه ضمن الحساب رقم 145-302 والذي يصبح عنوانه «حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز وتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا»، والذي سيحول له رصيد الحساب رقم 089-302 في 31 ديسمبر 2021، وهذا طبقا لأحكام المادة 167 من قانون المالية لسنة 2021.

كما أن مشروع قانون المالية لسنة 2022 ينص صراحة في مادته 180 على دمج الإيرادات والنفقات للعناوين المتعلقة بصندوق تنمية مناطق الجنوب.

أما عن مصير العمليات قيد الإنجاز إلى غاية 31 ديسمبر 2021 المدرجة في صندوق تنمية مناطق الجنوب والتي من أجلها تم تبليغ اعتمادات الدفع، فإنه يستمر في تنفيذها إلى غاية استكمال هذه العمليات في حدود اعتمادات الدفع المبلغة إلى غاية 31 ديسمبر 2021، كما سيتم ضمان التكفل بوضعية الأشغال قيد الإنجاز.

بالنسبة لإطلاق مشاريع البنية التحتية التي هي موضوع تجميد والتي بلغت نسبة الأشغال بها 50 ٪.

أوضح السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، أن التجميد أو تأجيل بعض المشاريع، يُعدّ أحد التدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية من أجل التحكم في نفقات التجهيز العمومية، لمواجهة قيود الموارد المالية التي فرضت نفسها بداية من سنة 2014، ويخص هذا التجميد والتأجيل المشاريع التي لم يشرع في إنجازها والمشاريع التي لا تحظى بالأولوية.

كما أن عملية رفع التجميد وخاصة بالنسبة لمشاريع البنية التحتية المنجزة بنسبة تفوق 50 ٪، فإنها تتواصل مع مراعاة وضعية خزينة الدولة والجدوى من إنجاز المشروع.

بالنسبة لمصير باقي المستفيدين أي 200.000 مستفيد من جهاز المساعدة على الإدماج المهني:

أوضح السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، أن سبب تأخر عملية إدماج مستفيدي جهاز الادماج المهني مقارنة بالجدول المسطر يعود إلى الوضعية الوبائية التي عرفتها البلاد، واتخاذ

التدابير المتعلقة بالحجر الصحي، غير أن الدولة سخرت كل الاعتمادات المالية بهدف التكفل بأصحاب جهاز المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، مع مراعاة الحفاظ على حقوق المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني، وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 19-336 المؤرخ في 8 ديسمبر 2019، وتم تخصيص، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022، اعتماد مالي قدره 91.83 مليار دج، مع فتح 10.272 منصبا ماليا.

بالنسبة لتخصيص ميزانية لتغطية المناطق الصناعية المستحدثة منذ سنوات في عدة ولايات:

أكد السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، أنه تم تسجيل برنامج تهيئة 52 منطقة صناعية لفائدة الولايات سنة 2018، والذي تم منحه سابقا للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، وعرف تأخرا معتبرا في إنجازه لأسباب مختلفة، نتج عنه خسائر للمستثمرين على المستوى المحلي وكذا تعبئة وسائل مالية مهمة دون تحقيق الأهداف المحددة مسبقا؛ وقد قررت السلطات العمومية تحويل جزء معتبر من هذا البرنامج إلى مصالح الولايات التابعة لها، بهدف تخفيف الإجراءات الإدارية وإشراك السلطات المحلية في التكفل بالصعوبات.

بالنسبة للاستفسار عن كيفية تمويل العجز الميزاني:

أوضح السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، أن تمويل عجز الميزانية المتوقع في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022، سيكون بالاعتماد على التمويل الداخلي للاقتصاد، من خلال الرجوع إلى السوق المالية الداخلية، كما تم إعداد ميزانية الدولة لسنة 2022 على أساس سعر نفط مرجعي احترازي يقدر بـ 45 دولارا للبرميل، لذلك يمكن الاستعانة بموارد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الميزانية.

بالنسبة لمنحة البطالة والمقارنة بينها وبين منحة أصحاب جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي:

أفاد السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، أن مشروع قانون المالية لسنة 2022، نص على إنشاء منحة البطالة الممنوحة للعاطلين عن العمل والباحثين عن عمل لأول مرة، وهذا تطبيقا للقرار الذي اتخذه السيد رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 22 أوت 2021.

أما الأشخاص المؤهلون للاستفادة من جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي، فهم أولئك الذين تتراوح أعمارهم، بين 18 وأقل من 60 سنة، عكس منحة البطالة المخصصة للشباب طالبي الشغل لأول مرة، والموجهة للبالغين من العمر بين 19 و40 سنة والمسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل.

كما أن الأعوان الخاضعين لنظام التعاقد، سيتم توظيفهم عن طريق عقد غير محدد المدة، ولا يمكن أن يكون مبلغ الراتب أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون، أي 20 ألف دينار جزائري.

أما بالنسبة للأجراء المفصولين عن العمل، فيمكن لهم الاستفادة من تعويض عن التأمين عن البطالة المحدثة، بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم 94-11 المعدل والمتمم والمرسوم التنفيذي رقم 94-189.

بالنسبة لاقتراح الاكتفاء بتقرير حق ملكية الدولة على القطع الأرضية، موضوع الاستفادة، بالإضافة إلى حق الخزينة العمومية في الإتاوات المحصلة سنويا، ومنح مقابل ذلك الحق للمستثمر الفلاحي في التصرف في الأملاك المشيدة فوق تلك الأراضي:

أكد السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، أنه لا يمكن التنازل عن المنشآت والبنايات المشيدة فوق الأراضي الفلاحية، ولا يمكن تأجيرها من الباطن لأنها مشمولة مع القطعة الأرضية في حق الامتياز، كما أن تلك المباني والمنشآت مرتبطة بالنشاط الفلاحي؛ وبالتالي فإن سبب المنع هو من أجل المحافظة على الطابع الفلاحي لهذه الأخيرة وحمايته، والحيلولة دون محاولة تغيير وجهتها الفلاحية، وبالتالي الحفاظ على ممتلكات الدولة.

وفي ختام رده على مداخلات أعضاء مجلس الأمة، أكد السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، أن إرادة الحكومة عند إعداد مشروع هذا القانون تتمثل في العمل التدريجي على مواصلة الجهود لاستعادة التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية عن طريق مختلف الآليات التي تمت الإشارة إليها، وإيجاد المناخ الملائم لدفع وتيرة نمو الاقتصاد الوطني وانتعاشه، من خلال تنويع مصادر التمويل العمومي، ولاسيما عن طريق العمل على تشجيع روح المقاولاتية في مجالات النشاطات المنتجة وإنشاء مؤسسات اقتصادية في مختلف الفروع والقطاعات التي تحتاجها البلاد، متمنيا في الأخير انخراط الجميع ضمن مسعى وطني جاد ودائم، ومتواصل للنهوض بوطننا العزيز، ورفع التحديات التي

تواجه راهن أمتنا ومستقبلها.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأوّل، وزير المالية المحترم، والوفد الحكومي المرافق لكم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

في ختام دراسة ومناقشة السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة مشروع القانون المتضمّن قانون المالية لسنة 2022، لا يسع اللجنة إلاّ أن تثمن الأحكام والتدابير التي تضمنها، والتي ترى أنها تندرج في إطار المقاربة الجديدة لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتطوير أساليب وأدوات الإنجاز، من خلال ترشيد النفقات من جهة، واستغلال أمثل للموارد المتاحة، من جهة ثانية، بهدف تحفيز وتنويع النشاط الاقتصادي، والخروج التدريجي من التبعية الاقتصادية للريع النفطي، والحفاظ على التوازنات المالية الداخلية والخارجية، بالموازاة مع المحافظة على المكاسب الاجتماعية، بل وتدعيمها وتعزيزها في إطار الطابع الاجتماعي للدولة، المستمد من ثوابت الأمة وقيمها النوفمبرية الخالدة، باعتبارها مرجعية وطنية تم تكريسها في صلب أولى نصوص الثّورة التحريرية المظفّرة، بيان الفاتح من نوفمبر 1954.

وفي هذا الإطار، يجدر التأكيد، مرّة أخرى، على أن دعم الدولة للفئات الهشة ذات الدخل الضعيف لم ولن يتم رفعه، فهو هدف استراتيجي مستديم للدولة، إلا أنه يتعيّن التفكير في إيجاد آليات وميكانيزمات جديدة، تسمح بذهاب هذا الدعم إلى مستحقيه، ليتحقق بذلك العدل والإنصاف في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، والتخلي عن الدعم الشامل الذي يُكبّد خزينة الدولة سنويا أموالا طائلة، باعتبار أن الميسورين حالاً هم أكثر استفادة منه، وهو ما يعكس في النهاية طابعه غير العادل.

وفي ضوء ما سبق، ارتأت اللجنة أن ترفع بعض التوصيات التي وردت في تدخلات أعضاء المجلس حول مشروع القانون المتضمّن قانون المالية لسنة 2022، إسهامًا منها في إثراء المقاربة الجديدة للحكومة بشأن الاقتصاد الوطني، بما يتواءم مع مسعى بناء الجزائر الجديدة، التي يُرسي دعائمها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من خلال برنامجه الرئاسي الطموح والواعد؛ نوردها على النحو الآتي:

- وضع آليات جديدة تحفز المؤسسات الناشئة والمتوسطة على التخلص من تبعات الاقتصاد الريعي.
- إعتماد آليات جديدة لتوفير السيولة المالية لدى البنوك والتشجيع على الادخار.
- إيلاء أهمية قصوى لقطاع الفلاحة من أجل ضمان الأمن الغذائي.
- الاهتمام أكثر بقطاع السياحة للإمكانيات التي تزخر بها بلادنا في هذا المجال.
- ضمان النضج الكافي لآليات وميكانيزمات الدعم الموجّه وإشراك مختلف الفاعلين (من مهنيين وبرلمانيين..) في إعدادها وصياغتها.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تجسيد الشمول المالي وترقية الصيرفة الإسلامية قصد احتواء السوق الموازية.
- مواءمة وتكييف الإصلاح الجبائي مع واقع الاقتصاد الوطني ومتطلباته الراهنة.
- مراعاة المساواة بين جميع ولايات الجمهورية في رفع التجميد عن مشاريع التجهيز العمومي.
- تسريع وتيرة التجسيد الفعلي للعديد من المشاريع الكبرى والهامّة، التي لها قيمة اقتصادية كبيرة، في كل ولايات الوطن.
- وضع ضريبة تسمى «ضريبة استرجاع أموال الدعم من الأثرياء».
- ضبط الوقت الذي حُرِّرَتْ فيه الوثيقة الإدارية وتسجيله فوقها لمنع التزوير والتلاعب.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القيام بحملة تحسيسية واسعة للمواطنين بخصوص المقاربة الجديدة للحكومة حول الدعم الاجتماعي الموجّه.
- وضع آليات جديدة ودائمة من أجل تأمين المنظومة الصحية في بلادنا.
- الإسراع في رقمنة جهاز الضرائب والبنوك والجمارك.
- إصلاح المنظومة الجمركية بما يُسهّل عملية مرافقة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب.
- مراجعة مواد عقود الامتياز في القطاع الاقتصادي والفلاحي مع وضع آليات عملية لذلك.
- تحديد السن من 25 إلى 45 سنة، بدلا من 19 إلى 40 سنة بالنسبة لصرف منحة البطالة.
- إدراج «منحة تربص مؤقتة»، بتوجيه الشباب للتربص، حسب اختصاصهم، حتى تكون لهم فرصة للعمل وكسب

الخبرة.

ـ إضافة الرسم العقاري ضمن العمليات العقارية (كراء، بيع، شراء العقارات)، وإضافتها في حقوق التسجيل لضمان دفعه من الجميع.

ـ وضع ضريبة جديدة تدعى «ضريبة استرجاع الدعم من كبار المستهلكين» من مصانع وفنادق ومؤسسات خاصة في المواد الاستهلاكية، تدفع سنويا لخزينة الدولة.

ـ إتمام عملية إدماج فئة عقود ما قبل التشغيل مع تعديل المرسوم الخاص بالإدماج وذلك بتمديده لسنتين.

ـ ضبط عقود المشاريع، وبخاصة الأغلفة المالية الموجهة لمختلف المشاريع، وذلك لسد الثغرات والتسربات المالية.

ـ محاربة البيروقراطية والقضاء عليها، باعتبارها المتسبب الرئيس في تعطيل مسار ومساعي الدولة على مختلف الأصعدة.

ـ الإعفاء الجزئي من تسديد فاتورة الكهرباء في الفترة العالية الاستهلاك بالنسبة لسكان الجنوب، أو اقتراح مبلغ رمزي لذلك.

ـ رفع كمية استهلاك الكهرباء المدعمة لسكان الجنوب.

ـ تمديد آجال تسديد الجبايات إلى 31 جوان من سنة 2022 بدلا من 31 ديسمبر من السنة الجارية.

ـ الاستمرار في ترشيد الواردات وتطوير الصادرات.

ـ توسيع الوعاء الجبائي وكذا رقمنة النظام الجبائي ومحاربة الاكتناز المالي، لتحقيق العدالة الجبائية.

ـ مراجعة القوانين الأساسية الخاصة بكل قطاع للوظيفة العمومية لتحقيق عدالة أكثر في سلم الأجور.

ـ رفع المنحة التي تُصرف لذوي الاحتياجات الخاصة إلى 20.000 دج.

ـ العودة إلى فتح برنامج ما قبل التشغيل، بدلا من صرف منحة البطالة.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو مضمون التقرير التكميلي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع القانون المتضمّن قانون المالية لسنة 2022.

وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة على قراءته التقرير التكميلي المعد من طرف اللجنة؛ الآن نمر إلى عملية تحديد الموقف من مشروع القانون وإليكم بعض المعطيات الخاصة بالجلسة:

ـ الحضور: 72 عضوا.

ـ التوكيلات: 37 توكيلا.

ـ المجموع: 109 أعضاء.

والآن أعرض عليكم مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022، للتصويت عليه بأكمله:

ـ الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم.... شكرا.

ـ الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

ـ الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

التوكيلات:

ـ الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

ـ الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

ـ الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

النتيجة:

ـ نعم: 109 أصوات.

ـ لا: (00) لا شيء.

ـ الامتناع: (00) لاشيء.

..(تصفيق)..

نهنئ القطاع بهذا الإنجاز؛ والكلمة مباشرة للسيد الوزير الأول، وزير المالية، فليتفضل مشكورا.

**السيد الوزير الأول، وزير المالية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد، الفاضل والموقر،

السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة وأعضاؤها الأكارم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة إطارات الدولة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنه لمن دواعي السرور، بعد مصادقة أعضاء هذه الغرفة الموقرة على مشروع القانون المتضمن قانون المالية 2022، أن أتقدم باسمي وباسم أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة، بالشكر الجزيل، على حسن التعاون الأخوي الذي لقيناه طيلة الأشغال المتعلقة بمناقشة مشروع هذا القانون الأساسي في مصير الأمة. كما أنوه بروح المسؤولية العالية والحوار البناء، الذي ميّز تدخلات السيدات والسادة أعضاء هذه الغرفة الموقرة في تعاطيهم مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالأحكام الواردة في مشروع هذا القانون.

السيد الرئيس الموقر، المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

بعد كل الذي تم التعرض إليه، سواء خلال عرض الأحكام الجديدة لمشروع قانون المالية للسنة المقبلة أو بمناسبة الرد والتفاعل مع تدخلات البرلمانيين، لعل ما يتطلب التفكير هو أن هذه اللبنة التشريعية تضاف إلى مجمل الأحكام المساهمة في رسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، سيما من حيث وضع أسس كفيلة ببعث وتحفيز نماء اقتصادي يراعي الأولويات التي سطرتها الحكومة، بناء على ما جاء به برنامج السيد رئيس الجمهورية، مثل تحسين مناخ الأعمال، والاستثمار الجاد والمنتج والخلاق للثروة، وتحسين التحكم في الواردات وترقية القطاعات المساهمة في عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات.

كما يراعي مشروع قانون المالية الجديد، مثلما تسنى لي تأكيده في كل مرة، خاصة في الجزء الجبائي، إعادة التوازنات للحسابات العمومية على المدى المتوسط وضمان استمرارية الميزانية العمومية للدولة عبر تنويع مصادر التمويل والدخل، وإشراك مختلف الفاعلين في هذا المسعى النبيل، بما يكفل الحفاظ على دعم الدولة وتخصيصه الأمثل للفئات المعوزة.

وتعمل الدولة، موازاة مع ذلك، على تسهيل تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية، بالتركيز أكثر من ذي قبل على الاستعمال الرشيد والفعال للموارد المتاحة.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

إنكم بتصويتكم على مشروع القانون المتضمن قانون المالية 2022، فإنكم صادقتم على تكريس مبدإ العدالة الاجتماعية، صادقتم على تكريس مبدإ المساواة أمام القانون، صادقتم على تكريس مبدإ العدالة الجبائية، وقد كرستم مبدإ ديمومة واستمرارية ميزانية الدولة، كما كرستم ـ طبعا ـ الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدولة، بمصادقتكم على مختلف ما جاء في مشروع هذا القانون، وكرستم السياسة الاجتماعية المثلى للدولة، من خلال الاستعمال الأمثل للموارد، وترشيد موارد الميزانية وكذلك توجيه الدعم للفئات التي تحتاج إليه، وهذا بالقضاء على التبذير الذي كان سائدا سابقا.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

لا يسعني في ختام أشغالنا إلا أن ندعو المولى عز وجل أن يبارك هذه الأشغال وأن يبارك بلادنا، وما نصبو إليه من أهداف، تحقيقا للخير العميم لفائدة البلاد والعباد، ولا يسعني إلا أن أجدد شكري لكم، السيد الرئيس، ولكافة السيدات الفضليات والسادة الأفاضل الأعضاء، نظير مصادقتهم على مشروع هذا القانون، متمنيا للجميع تمام الصحة والعافية وكامل النجاح والتوفيق.

دامت الجزائر عزيزة، أبية، قوية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

..**(تصفيق)**..

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير الأول، وزير المالية؛ الكلمة الآن للسيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، فليتفضل مشكورا.

**السيد رئيس اللجنة المختصة:** شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون والوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الصحافة والإعلام،

السلام عليكم.

بداية، نهنئ قطاع المالية، على وجه الخصوص على هذه المصادقة على مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022، ونهنئ أنفسنا كبرلمانيين على هذا الإنجاز ونهنئ الشعب الجزائري بوجه عام على هذا المكسب.

بهذه المصادقة ستتمكن الحكومة من تغطية وتوفير وصرف الاعتمادات المالية لتطبيق مخطط عملها، من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، بعنوان السنة المالية 2022.

وأغتنم هذه السانحة لأتوجه بالشكر إلى الوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان، على تشريفه للجنتنا بحضوره الشخصي، وتمثيل الحكومة بتقديم مشروع القانون، وإجابته على مختلف تدخلات أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، وهو نفس العمل الذي قام به ـ مشكورا ـ على مستوى أشغال جلساتنا العامة، والشكر موصول أيضا إلى كافة أعضاء لجنتنا، على الجهد المبذول والعمل المقدم للمجلس، من خلال إعداد التقرير التمهيدي ثم التقرير التكميلي الذي تضمن جملة من التوصيات الهامة، التي نأمل من الحكومة عموما ومن قطاع المالية خصوصا، الأخذ بها ومراعاتها، لاسيما عند وضع النصوص التطبيقية لمشروع هذا القانون الهام وتنفيذه، لاسيما في مجال التحسيس والتوعية لمحاربة الخطابات المغلوطة والمزايدات الشعبوية، تلك المقصود منها، عمدا، زرع اليأس والشك والإحباط النفسي، خاصة في مجال المسائل التي تهم مباشرة المواطن، مثل قضية الدعم الاجتماعي، القدرة الشرائية، الندرة في السوق.. إلخ، هي في الحقيقة مسؤولية مشتركة بين الحكومة والبرلمان، بحكم توفرهم على المعطيات الاقتصادية الصحيحة والمؤشرات المالية الدقيقة.

كما لا يفوتني هنا أن أتوجه بالشكر أيضا إلى كافة زميلاتي وزملائي أعضاء المجلس، على التدخلات المقدمة في المناقشة العامة حول هذا المشروع، وكذا على مصادقتهم عليه، دون أن أنسى إدارة مجلس الأمة وإطاراته الذين تجندوا معنا من أجل توفير كل الوسائل، قصد إنجاح هذا الحدث البرلماني السنوي.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2022، الذي صادقنا عليه منذ قليل، يرسم تباشير الأمل ويضع الأسس التشريعية للمنظومة المالية والاقتصادية للبلاد، بما يتواءم مع مسعى بناء الجزائر الجديدة، التي يرسي دعائمها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، من خلال برنامجه الرئاسي الطموح والواعد.

وبالمناسبة، نثمن كل القرارات التاريخية والشجاعة التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية، في المجال الاقتصادي والمالي والاجتماعي، والتي تكفلت الحكومة بوضعها حيز التنفيذ، من خلال مخطط عملها وكذلك في مشروع قانون المالية للسنة المقبلة، لاسيما ما تعلق منها بعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية والاعتماد على آليات التمويل الداخلي، وذلك حفاظا على استقلالية قرارنا الاقتصادي وتعزيزا لقرارنا السياسي، تكريسا للطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، من خلال مواصلة رصد مبالغ ضخمة للدعم، وتكذيب، بالتالي، دعاة الفتنة والبزنسة السياساوية، حيث صرح السيد الوزير الأول، وزير المالية، أن مجرد التفكير في رفع هذا الدعم يكون محرما، مؤكدا أن هذا الدعم سيبلغ في السنة المقبلة ما قيمته 17 مليار دولار، وهو ما يدل على قدرة الجزائر، وفي نفس الوقت الحرص الشخصي للسيد رئيس الجمهورية على الوفاء بالتزاماته وتعهداته، والتمسك بالمرجعية النوفمبرية الخالدة، وهو ما يؤهلها للحفاظ على المكاسب الاجتماعية المحققة والتوق إلى مزيد من الإنجازات والرفاهية، في ظل صرامة التسيير والتحكم القانوني.

ولا يفوتني هنا أيضا توجيه تحية إكبار وعرفان إلى الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، مثلما يؤكد عليه المجاهد، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، نظرا للمجهودات الجبارة التي يقوم بها أفراد جيشنا البواسل، من أجل حماية الوطن وشعبه.

وفقنا الله جميعا إلى ما فيه الخير والصلاح للبلاد، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وأطال الله في عمر مجاهدينا الأخيار وشكرا والسلام عليكم.. **(تصفيق)**..

السيد الرئيس الآن وقد استنفدنا بنود جدول أعمال جلستنا هذه، نهنئ أولا السيد الوزير الأول، وزير المالية، كما نهنئ من خلاله الطاقم الحكومي بأكمله على هذا الإنجاز الهام، ونهنئ أنفسنا كأعضاء في مجلس الأمة على المساهمة الفعالة والدقيقة في إنجاز مشروع هذا القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022؛ هذا المشروع جاء بعدما صادقنا كلنا على مخطط عمل الحكومة، ويُعدُّ مشروع هذا القانون بداية لتطبيق هذا المخطط، الذي

يندرج ضمن منهجية عمل وتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والتزاماته منذ البداية، وسيكون هذا العمل ويتم إنجازه خطوة بعد خطوة، محطة بعد محطة، شهرا بعد شهر، وكل محطة تكمل الأخرى، لأن بناء الدولة لا يكون خلال شهر أو شهرين أو عام أو عامين، فذلك يتطلب وقتا؛ وعندما اخترنا هذا الطريق بإتباع برنامج السيد رئيس الجمهورية من خلال التزاماته لبناء الجزائر الجديدة، أكّدنا في الوقت نفسه على مراعاة الحياة اليومية للمواطنين وانشغالاتهم وكذا المطالب الكثيرة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وطبعًا كان ذلك خلال مناقشتنا لمخطط عمل الحكومة وكذا قانون المالية.

لا يجب أن نتناسى هذا الجانب، ذلك لأن له وجها سياسيا كما أنّ له وجها اقتصاديا؛ والحمد لله، فمن ناحية الجانب السياسي نقول بأن الجزائر تبقى دائما مرفوعة الرأس، ولأن كلمتها دائما هي الصحيحة، وهذا راجع إلى استقلالية القرار السياسي الذي يمكننا من التعبير عن مواقفنا بكل وضوح، سواء فيما تعلق بقضايا داخل البلاد أم خارجها.

إنّ استقلالية القرار السياسي يجب أن تدعم باستقلالية القرار الاقتصادي، بهدف التخلص من التبعية وذلك بتحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع الميادين، والحمد لله، فمنذ سنة 2019 إلى غاية 2022 نسبة التنمية في الجزائر تطورت، حيث كانت تقدر بـ 0.7 ٪ خلال 2019، اليوم تقدر بـ 6 ٪ ، وهذا بشهادة صندوق النقد الدولي (FMI).

وكان من المفروض ومثلما جرت العادة أن تكون هناك تعليقات سياسية بخصوص ما جاء في هذا التقرير حول التنمية الاقتصادية بالجزائر ولكن لم نسمع الكثير من هذه التعليقات، وهذا كله ـ حقيقة ـ راجع إلى المجهودات التي يتم بذلها، وبصفة خاصة في الكواليس أو ذلك العمل المخفي الذي هو ليس ظاهرا، لكن هذه هي النتيجة، ونحن بدورنا نهنئ الحكومة بهذه النتائج التي اعترف بها صندوق النقد الدولي ..**(تصفيق)**..

إنّ مسارنا لا يزال طويلا، وعن قريب وإن شاء الله في نهاية هذا الشهر سنكون قد أكملنا التنصيب المؤسساتي بالنسبة للجماعات المحلية بعد انتخابها، كذلك نكون قد استكملنا تنصيب المحكمة الدستورية، بهذا نكون قد أكملنا كل المؤسسات التي وعد بها السيد الرئيس منذ البداية، وذلك من خلال الدستور الذي صادقنا عليه في سنة 2020، مع الإشارة أنّه لم تُجر قراءة للدستور الجزائري ولم تتم مقارنته دبلوماسيا مع دساتير أخرى، ولو فعلوا ذلك فسيجدون أن الديمقراطية الحقيقية ستكون هنا في الجزائر مكتملة.

ومثلما كانت الجزائر رائدة فيما مضى في مجال الكفاح والتحرير، ستكون رائدة أيضا في بناء الديمقراطية الحقيقية ..**(تصفيق)**..

وهذا ليس بالشيء السهل، لأنه يوجد الكثير ممن لا يحب أن تكون هذه المثالية في الجزائر وذلك لأنها سيكون لها انعكاس على جهات كثيرة كما كان في الانعكاس الذي أحدثه الكفاح في الجزائر؛ كم من الدول تحررت بعد استقلال الجزائر؟! وبمساندة من الجزائر! وعليه، نقول كم من الدول التي ستبني ديمقراطية حقيقية مثل الجزائر وبمساندة منها؟! ولهذا، فإنّ الجزائر مقصودة من طرف أعدائها وأعداء الديمقراطية الحقيقية، وهذا من أجل إبقاء هذه الشعوب تحت السيطرة.

نحن الآن أمام مشاكلنا والقضايا الداخلية الخاصة بنا وأيضا أمام علاقاتنا الخارجية؛ الحمد لله، الجزائر في علاقاتها الخارجية مرفوعة الرأس، في جميع القضايا المطروحة، سواء كان ذلك في القضية الفلسطينية أم القضية الصحراوية أم مالي أم ليبيا.. فكل المشاكل التي تعرفها القارة الإفريقية يكون فيها صوت الجزائر الأعلى والمسموع، هذا ما يجعل الأعداء يتجندون أكثر فأكثر من أجل عرقلة مسار الجزائر!!

أصبحت الأمور اليوم أكثر وضوحا، فاليوم نشاهد وزير دفاع الكيان الصهيوني يقوم بزيارة لبلد مجاور بعد زيارة من طرف وزير خارجية هذا الكيان ويقوم بتهديد الجزائر من المغرب، ولم يصدر أي رد فعل من طرف الحكومة المغربية .. زيارة من طرف وزير الدفاع! لو كانت زيارة من طرف وزير السياحة فسيكون أمرا مقبولا، أو وزير الاقتصاد فنقول بأن هناك علاقات اقتصادية مغربية مع الكيان الصهيوني، حتى ولو كانت مخفية، لكن لما تكون الزيارة من طرف وزير الدفاع إلى المغرب، هنا الجزائر هي المقصودة !!

أين هم الأشقاء ؟ !أين هو العالم العربي ؟ أين هم الإخوان الفلسطينيون ؟

..**(تصفيق)**..

إنّ موقفنا لم يتغير بالنسبة لقضية الصحراء الغربية، فهي قضية تقرير مصير شعب، والجزائر دائما مع تقرير مصير

الشعوب، وللشعب الصحراوي الحق في أن يتحصل على تقرير مصيره؛ موقفنا واضح ومنذ البداية، لأننا عشنا ذلك، فكم من السنوات كان المستعمر يقول فيها «الجزائر فرنسية» وبقي يقول ذلك إلى آخر لحظة، وهذا ما نسمعه اليوم «الصحراء مغربية»، فكما كان المستعمر الفرنسي يقولها عن الجزائر، هم اليوم يقولونها عن الصحراء، وهي ليست مغربية، محكمة لاهاي تقول بأنها ليست مغربية، هيئة الأمم المتحدة تقول بأنها ليست كذلك، هناك شعب وله الحق في تقرير مصيره وله أن يختار، سواء كان اختياره هو الاستقلال أم الاندماج مع بلد آخر، لكن هو السيّد وصاحب القرار ـ الشعب ـ وبطبيعة الحال هذا مرتبط بعلاقاتنا مع جميع البلدان، مثل علاقتنا مع أمريكا أو روسيا أو أوروبا بصفة عامة، والتي هي واضحة ما عدا علاقتنا مع فرنسا التي تتطلب توضيحا خاصة خلال هذه المرحلة الأخيرة.

لما نرى ونسمع ما تم ذكره في البداية، نحن لم نَشُنّ حربا ضد الشعب الفرنسي، بل كانت حربنا ضد الاستعمار الفرنسي، وكما قلنا، عندما أخرجنا الاستعمار من الجزائر وذهب إلى فرنسا، تحوّل هناك في شكل أحزاب وجمعيات ولوبيات كانت خفية في بعض الأحيان، لكنها برزت خلال الفترة الأخيرة، إلى حد أن حملة الانتخابات الرئاسية في فرنسا أصبحت تبنى على أساس المعمرين ممن كانوا هنا في الجزائر.

من المستحيل أن نقبل بهذا في الجزائر، لأننا نفرق بين الشعب الفرنسي والاستعمار الفرنسي، وعندما نتحاور دائما يكون حوارنا برؤوس مرفوعة.

صحيح أن علاقاتنا هامة مع فرنسا، خاصة من الناحية الإنسانية، فنحن نملك جالية هامة في الخارج، خاصة في فرنسا التي يجب أخذها بعين الاعتبار، ثمّ إنّ تصريحات رئيس الجمهورية وكذا وزير الخارجية تضعنا في هذا الاتجاه وهو اتجاه صحيح، وهذا من الجوانب التي تدعم مصداقية الجزائر أكثر فأكثر.

خلال المرحلة التي ستلي انتخابات المجالس الولائية والبلدية، نتمنى من الشعب أن يساهم مساهمة فعالة، وما نطلبه من المواطنين هو المشاركة بقوة في هذه الانتخابات، فعندما يكون التعبير قويا من الشعب، يكون كل من يأتي بعد النتائج مرحبا به، وعندما ينتخب الشعب يكون لذلك وقع سياسي، ليست الغاية انتخاب أحزاب أو أشخاص بل الغاية سياسية، لذا فهذا نداء موجه إلى جميع المواطنات والمواطنين للمساهمة الفعالة، وأن يقفوا وقفة رجل واحد لإظهار الوجه الحقيقي للجزائر.

يبقى بعد ذلك، بعد انتهاء العملية الانتخابية وصدور النتائج، تنصيب المجالس البلدية والولائية، لكن الأهم من هذا كله، وقد قلنا هذا من قبل ونعيد قوله، أن نراجع قانوني البلدية والولاية، وقد تكلمنا في ذلك مع السيد الوزير الأول، وزير المالية، وتكلمنا مع السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وهناك تنسيق بيننا، كما أننا نحضر، إن شاء الله، بعد الانتخابات، لاجتماع هنا بالمجلس، هذا لأن من صلاحيات مجلس الأمة الجماعات المحلية، وأي مشروع قانون في هذا القطاع يعنينا بالضرورة، لاسيما أنّ أعضاء مجلس الأمة ينبثقون من هذه الجماعات المحلية، لهذا سيكون لنا اجتماع مع الوزارة، هنا بالمجلس، نناقش فيه هذه المسائل، وكيف ستكون النظرة مستقبلا بالنسبة للبلدية، ماهية اللامركزية وماهية الصلاحية الممنوحة للبلدية ؟ لأن المواطن يعيش في البلدية وكل شيء ينطلق منها.

وعليه، فمراجعة قانوني البلدية والولاية ستعطي دعما ـ طبعا ـ في إطار ما جاء في الدستور الجديد، وفي إطار ـ أيضا ـ مبدأ «من الشعب وإلى الشعب» فكلنا خدم عند الشعب .. **(تصفيق)**.. الشعب هو الذي يختار في كل مرحلة من يمثله؛ ويبقى لنا جانب واحد فقط هام هو ثقافة الدولة، التي يجب أن نخصص لها مرحلة من المراحل من أجل ترسيخ مفهومها، كيف للمسؤول أن يفهم ثقافة الدولة ؟ كيف للمواطن أن يفهم ثقافة الدولة ؟ فعندما تكون عندنا ثقافة الدولة تكون كل الأمور بالنسبة لنا واضحة، حتى يعرف كل منا من أين تبدأ مسؤوليته وأين تنتهي؟!

على كل حال، هناك عديد المواضيع التي وجب الحديث عنها، لكن نظرا لالتزامات السيد الوزير الأول، وزير المالية، الذي هو بصدد استقبال وفد أجنبي قادم من الخارج، نكتفي بهذا لتمكينه من إتمام أعماله.

في الأخير، نقول إن هناك جانبا من مؤسسات الدولة يجب الحفاظ عليها، ومَثَلُ هذه المؤسسات هي الجيش )..تصفيق..( هذه المؤسسة التي هي سليل جيش التحرير، وكما نقولها دائما بحق وجدارة، وبتسمية «الجيش الوطني الشعبي» لأنه مرتبط بالوطن والشعب، هذه هي مسؤولية

هذه المؤسسة، عندما نحافظ على هذه المؤسسة وندعمها من كل الجوانب فهو حفاظ على استقرار البلاد، وهو ضمان لأمن الحدود الجزائرية، وضمان للوحدة الجزائرية.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ الجلسة مرفوعة.

..**(تصفيق)**..

**رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة السادسة والأربعين صباحا**

# محضر الجلسة العلنية الثانية عشر
# المنعقدة يوم الخميس 4 جمادى الأولى 1443
# الموافق 9 ديسمبر 2021

**الرئاسة:** السيد فؤاد سبوتة، نائب رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

- السيد وزير التربية الوطنية،
- السيد وزير النقل،
- السيد وزير الموارد المائية، والأمن المائي،
- السيد وزير الصحة،
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

**إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة**

**السيد رئيس الجلسة:** لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد.

بداية، أرحب بالسيدة والسادة الوزراء،

أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعا.

إذن، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة والانشغالات على أعضاء الحكومة والاستماع إلى أجوبة السادة الوزراء.

استنادا إذن إلى أحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا الاستماع إلى الأجوبة عليها.

بداية، أحيل الكلمة إلى السيد عبد الكريم قريشي، لطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير التربية الوطنية، فليتفضل مشكورا.

**السيد عبد الكريم قريشي:** شكرا السيد رئيس الجلسة، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

أرحب بدوري كذلك بكل أعضاء الحكومة، وزيرة العلاقات مع البرلمان..... ممثل الحكومة والسادة الوزراء، وكذلك زميلاتي زملائي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بناء على الدستور، ومواد القانون العضوي،

يشرفني أن أطرح السؤال الشفوي الآتي على السيد وزير التربية الوطنية.

يبين واقع المؤسسات التربوية وخاصة الابتدائية أن هناك اختلافات كثيرة وفوارق جمة في ظروف التمدرس بين منطقة وأخرى، وما لذلك من تأثير على نوعية الدراسة بشكل عام.

- فما هي ملاحظاتكم في هذا المجال؟
- كيف يمكن القضاء على هذه الفوارق حتى نساوي بين التلاميذ على المستوى الوطني؟
- وإذا كان ذلك ممكنا هل يمكن الحديث عن مدة محدودة لبلوغ ذلك؟

وتقبلوا سيادة الوزير المحترم أسمى عبارات الشكر والتقدير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا سي قريشي، الكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد عبد الحكيم بلعابد، وزير التربية الوطنية:** إذن، بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد المحترم نائب رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

زملائي من الطاقم الحكومي،

نساء ورجال الإعلام،

أيها الجمع الطيب الكريم،

تحية تقدير واحترام لكم جميعا، وبعد.

شكرا لكم السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة المحترم على اهتمامكم بقضايا التربية وبشكل خاصة بظروف تمدرس التلاميذ عبد كامل مناطق الوطن.

إن ضمان الحق في التربية وهو حق مكرس دستوريا لكل جزائري وجزائرية، دون تمييز قائم على الجنس والوضع الاجتماعي أو الجغرافي مثلما ينص عليه القانون التوجيهي للتربية الوطنية يتجسد من خلال شبكات المؤسسات التعليمية المنتشرة عبر كامل التراب الوطني من مدارس إبتدائية ومتوسطات وثانويات والتي أنجزت خلال المسيرة الطويلة لتنمية البلاد إن وجود هذه الشبكة الواسعة من المؤسسات التعليمية يعكس مجهود الدولة في مجال تقريب خدمة التربية من المواطن مهما كان وضعه وحيث ما وجد، وهذا أمر يعد في حد ذاته تحدي كبير بالنظر إلى شساعة البلاد وشساعة التراب الوطني وتطور عدد الأطفال المتمدرسين في المراحل التعليمية الثلاث ما دل ذلك على مؤشرات التمدرس المسجلة في الدخول المدرسي في السنة الأولى ابتدائي التي بلغت نسبة 98.86 ٪ دون الحديث عن أعداد التلاميذ المتمدرسين التي تشهد ارتفاعا مستمرا حتى أنها قاربت عتبة 11 مليون تلميذ في مختلف المستويات التعليمية خلال هذه السنة الدراسة2021 ـ 2022.

إن المجهود الوطني في ضمان حق التمدرس يقوم على عدة مبادئ وهي ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص والانصاف، وهي المبادئ التي تترجمها معايير التمدرس المعتمدة في إعداد الخريطة المدرسية وفي تشخيص الاحتياجات للهياكل التربوية والتأطير التربوي وتوفير التأثيث المدرسي والتجهيز التقنوبيداغوجي الكافي إلى غير ذلك من الوسائل التعليمية الضرورية.

إن هذه الأعمال تنجز بناء على النمطية الرسمية للهياكل المدرسية تستجيب للاحتياجات التربية والبيداغوجية ولجميع الأنشطة التربوية المقررة بصفة رسمية في المنظومة التربوية الوطنية.

وبهذا الصدد، نشير بأن القرار المتضمن النمطية الجديدة للهياكل المدرسية قد نشر في الجريدة الرسمية، علما أن هذه النمطية الجديدة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المستجدة التي أملتها التطورات الحاصلة في المجتمع والاستجابة إلى التطلعات المشروعة لفئات من المواطنين مثل الاستفادة الشاملة من التربية التحضيرية والتكفل بتمدرس ذوي الاحتياجات الخاصة في الوسط المدرسي العادي إلى جانب التقليص من حالات الاكتظاظ المسجلة في بعض البؤر ببعض المؤسسات التعليمية في بعض المناطق من الوطن.

كما أن نفس المعايير المعتمدة تستغل في التنظيم التربوي وإعداد الخرائط التربوية للمؤسسات التعليمية.

ومن هنا، فإن تكريس المساواة وتكافؤ الفرص في ظروف التمدرس مبادئ قاعدية في تقديم خدمة التربية وضمانها لجميع الأطفال الجزائريين دون تمييز، غير أن الضروف التي..... الجزائر في السنوات الأخيرة في تراجع موارد الدولة أثر على وتيرة الانجاز إلى تجميد العديد من..... سنوات مضت ثم رفع التجميد عن المشاريع المدرسية بصفة استثنائية، كما أقت الجائحة بثقلها كذلك على وتيرة الإنجاز وهو ما انعكس على ظروف التمدرس أحيانا، ضف إلى ذلك قدرات انجاز هذه المؤسسات المكلفة بذلك عمومية كانت أو خاصة التقلبات التي تعرفها هاته المؤسسات نتيجة تلك الظروف والمتمثلة في ارتفاع تكاليف الانجاز وما ينجر عنها إعادة تقييم المشاريع المسجلة والتي تؤثر حتما على مقدرات الدولة والخزينة العمومية من جهة، وعلى التأخر في تسليم المشاريع المدرسية من جهة أخرى.

وبخصوص المدارس الابتدائية فإن إنجازها وصيانتها وتسييرها المادي يعود قانونا للجماعات المحلية وذلك منذ الاستقلال، ناهيك عن انجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على توفير وسائل النقل للتلامي، كما يرجع للجماعات المحلية التكفل..... المادي للمدارس الابتدائية

المتمثلة في صيانة المحلات والإنارة والتنظيف ودفع مستحقات الماء والكهرباء والغاز والهاتف، وفي السنوات الأخيرة الرابط بشبكات الانترنت وكل ما يتعلق بسلامة وأمن التلاميذ والمستخدمين والأساتذة والمديرين داخل المدارس الابتدائية وفي محيطها.

فإن وزارة التربية الوطنية عن طريق مديريات التربية بالولايات تتولى التسيير البيداغوجي والإداري، حيث يعود إليها تنظيم الأنشطة البيداغوجية والأنشطة..... وصرف رواتب الأساتذة والمديرين وتسهر على تحسين ظروف العمل للأساتذة وظروف تمدرس التلاميذ بغية تحسين مستواهم الدراسي مثل تجهيز المكتبات وقاعات الإعلام الالي ويكون هذا على عاتق ميزانية التربية الوطنية.

ولابد من الإشارة إلى أنه بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 16 ـ 226 المؤرخ في 25 غشت 2016 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة الابتدائية، فإن هذه المدرسة موضوعة تحت الوصاية المشتركة لوزيري قطاع التربية الوطنية، والداخلية والجماعات المحلية، وهذا بحكم أنها تشكل الوحدة القاعدية الوظيفية للمنظومة التربوية وللتعليم الالزامي من جهة، ومن جهة أخرى، تندرج ضمن الأملاك العمومية للبلدية.

انطلاقا مما سبق، فإن وجوب وصايتين اثنتين على المدرسة الإبتدائية يقتضي كثيرا من التشاور والتنسيق لضمان تسيير ناجع وجيد لهذه المدرسة الابتدائية ولضمان تأدية الدور المنوط للمدرسة الإبتدائية تربويا وإداريا، لقد تم بموجب المرسم المذكور أعلاه إنشاء مجلس تنسيق وتشاور على مستوى كل بلدية ضم ممثلي الجماعات المحلية وممثلي مصالح التربية ومفتشين ومديرين يتولى لاسيما:

ـ تقديم الاقتراحات المتعلقة بالاحتياجات المالية والمادية في إطار تحضير ميزانية المالية.

ـ أخذ التدابير اللازمة لتحسين ظروف التمدرس بالمدارس الابتدائية.

ـ السهر على الوقاية وحفظ الصحة بالوسط المدرسي،

ـ الإشراف على تنظيم عمليات التضامن المدرسي.

ـ تقديم الاقتراحات المرتبطة بتسيير المطاعم المدرسية وتحسين الوجبة الغذائية.

ويبقى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مصدرا للتكفل بعدد من عمليات الترميم والصيانة والتجهيز وغيرها من العمليات لفائدة المدارس الابتدائية، خاصة بالنسبة للبلديات ضعيفة الموارد.

إن السياسة التي تنتهجها الحكومة في العهد الجديد والقائمة على ترشيد الإنفاق العمومي وعقلنته وحوكمة التسيير ونجاعته من شأنها المساهمة بشكل كبير في الحد من الفوارق المسجلة، وتكريس المساواة بين جميع الأطفال الجزائريين بصفة كبيرة وشاملة في الاستفادة من ظروف تمدرس معقولة تضمن كرامتهم وتسمح لهم بالتمتع بحقهم المشروع في التمدرس.

العمليات التي باشرتها الحكومة في تحديد مناطق الظل إلا دليل ع لى نية الدولة في الوصول إلى هذه المساواة واجتثاث الفوارق المسجلة بينها.

ولن يتأتى هذا إلا بتظافر جهود القوى الفاعلية في المجتمع والمساهمة في محاربة التصرفات والممارسات التسيرية التيأنتجت هذه الوضعيات، وإننا نتوق معكم في تحقيق هذا المبتغى المشروع لكل مناطق ولكل المواطنين الجزائريين وخاصة في مجال التمدرس وتكافؤ الفرص في الاستفادة من التربية باعتبارها العامل الجوهري والأساسي في تربية المجتمعات، وفي تحقيق التنمية المستدامة المنشودة وإني أتمنى أن أكون قد وفقت في الاجابة على سؤال السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أشكركم على صبركم وكرم إصغائكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا، السيد الوزير، الكلمة للسيد عبد الكريم قريبي، إن أراد التعقيب على إجابة الوزير.

**السيد قريشي عبد الكريم:** شكرا، السيد نائب الرئيس أولا، باسم الزملاء الكرام أشكر وزير التربية الوطنية على هذه الاجابة المستفيضة كما أشكره على كل المجهودات التي يبذلها في إطار إعادة القطاع إلى السكة التي نبحث عنها في تطوير هذا القطاع الحساس الذي يمثل القاعدة الأساسية لتنشئة الجزائر الذي نتوق إلى تكوينه.

ولا يمكن أن نفوت هذه الفرصة أن أقدم التهنئة الخاصة إلى بلدي على مرور الانتخابات المحلية مرورا سلسا والذي أفضى إلى انتخابات محلية نأمل منها الكثير خاصة في مجال التربية، وكما أنها تمثل استكمالا لبناء الدولة الجديةد التي نادى إليها السيد رئيس الجمهورية، وبالتالي هي عهدة

جديدة للبلديات والولايات.

كما نثمن مجهودات الدولة في هذا الاطار خاصة في مجال التربية الوطنية.

السيد الوزير المحترم،

بكوني كنت سابقا رئيس للجنة التربية في هذا المجلس الكريم ورئيسا للتربية على مستوى المجلس الشعبي الولائي، فقد كانت لي عدة زيارات ميدانية رأيت الكثير من الفوارق في المدارس الابتدائية.

وعليه، بهذه المناسبة، معالي الوزير المحترم، أدعوكم إلى تجسيد مشروع وطني، فأقول: مشروع وطني لإعادة تأهيل المدارس الابتدائية c'est une mise à niveau des écoles primaires هذا البرنامج الوطني يقوم على أساس بدراسة وطنية لمعرفة جميع النقائص على المستوى الوطني التي تتواجد في الكثير من المدارس المنتشرة، كما قلت أنت في هذه المساحة الكبيرة في بلدنا العزيز.

هذه الدراسة ستمكننا من:

أولا: وضع نموذج من المدارس الابتدائية، يعني كأقسام وكل الهياكل بما في ذلك ملعب لممارسة النشاطات الرياضية، قاعدة الأساتذة إلخ.

هذه الدراسة تمكننا من معرفة النقائص لنقوم بإعادة بناء هذه المدارس....

كما أقترح عليكم مسألة التموين، لأن في بعض الأحيان الحكومة تتحدث عن التموين وهي منطقية في ذلك، طبعا، فلدينا أولا، وقبل كل شيء الصندوق المشترك للجماعات المحلية وهو أساسي في هذا المجال كما ذكرتم، نضيف إلى ذلك ميزانية البلديات (PCD) في هذا الإطار لأن هي المسؤول الصحيح على ترميم المدارس الابتدائية، ثم كذلك ميزانية الولايات ثم ميزانية القطاع التي تساهم في هذا المجال.

أنا أقترح عليكم، معالي الوزير، في التنسيق مع السيد وزير الداخلية في التنسيق مع الحكومة أن يكون هذا البرنامج على مدار خمس سنوات، في هذه العهدة الجديدة للجماعات المحلية المنتخبة، وتقوم بعد الدراسة، طبعا، بتهيئة وإعادة تأهيل المدارس، خمس المدارس في كل ولاية في كل سنة، يعني، مع انقضاء خمس سنوات العهد الانتخابية البلدية والولائية نكون بذلك استكملنا 100 ٪ من كل المدارس الابتدائية الموجودة حاليا، ونكون بذلك وضعنا يدنا على إعادة انجاز المدارس، على الأقل تكون متساوية في الشكل لأن التلميذ الذي يدخل في جانت أو تندوف، أو في تمنراست، أو في عين قزام أو في تلمسان، أو في العاصمة، أو في عنابة، أو في أي مكان من أماكن الوطن، عندما يدخل المدرسة الابتدائية يجدها نفس الشكل الذي يوجد في ولاية أخرى.

وأعتقد أن بهذه الرؤية الوطنية، بإعادة تأهيل المدارس الابتدائية من خلال هاته الميزانيات المختلفة الأربع نستطيع على مدار خمس سنوات أن نعيد بناء هذه المدارس ويكون تلامذتنا قد وجدوا الظروف المهيئة للدراسة الجيدة، طبعا، دون أن نغفل أمورا أخرى لم تطرح في السؤال كتكوين المعلم والمفتش وغير ذلك.

أشكركم معالي الوزير مرة أخرى راجيا التوفيق والنجاح لكم وللحكومة الموقرة، السلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا، السيد عبد الكريم قريشي، الكلمة للسيد الوزير إن أراد التعقيب.

**السيد وزير التربية الوطنية:** إذن، الشكر الجزيل والثناء الجميل للسيد عضو مجلس الأمة المحترم على هذا الاهتمام الكبير والذي يثلج صدورنا بالنسبة للمدرسة الجزائرية وما هذا إلا إحساسا ووعيا بدور المدرسة في المجتمعات ودور المدرسة الجزائرية في المجتمع الجزائري، وأقول إن الاهتمام بالتربية الوطنية والبرنامج الذي وضعته الحكومة الجزائرية المنبثق عن قرارات برنامج السيد رئيس الجمهورية، وهو موجود في مخطط عمل الوزارة ونحن نعمل جاهدين لتكريسه في آجاله بالكيفية والنوعية اللازمتين، وأقول كذلك أنه شرعنا، سنعمل المخططات موجودة، الدراسة موجودة، لا مانع في حيازة الحصول على دراسات واقترحات أخرى ونحن مقبلون على ورشات كبيرة في قطاع التربية الوطنية ومنها ورشة ستخصص للتعليم الابتدائي لكونه وبوصفه أكبر ؟؟؟؟؟ المنظومة التربوية في كل الدول بما فيها الجزائر.

كما تعلمون أن غالبية المؤطرين العاملين في التربية الوطنية هم في التعليم الابتدائي، أكثرية التلاميذ هم في التعليم الابتدائي إذ لدينا ما يرجو عن ملايين تلميذ، يعني، عندنا بالضبط 5 ملايين وثلاثمائة ألف تلميذ هم في التعليم

الابتدائي، عندنا كذلك غالبية التأطير، شرعنا في إجراءات وأنم على دراية وزكيتم هذا المسى ونحن مسرورون بذلك وهذا يشجعنا، وسنقوم بكل الأعمال وبكل ما يجب القيام به..... التربوي أو التنظيمي أو البيداغوجي أو حتى الهيكلي، فشرعنا، كما قلت، فقد تم إلغاء إمتحان نهاية مرحلة التعليم الإبتدائي وهذا كما تعلمون، كان عبئا كبيرا على أبنائنا على أن يعوض بامتحان آخر ليست الصيغة الوطنية ولا يدور ولا ينظم بنفس الظروف التي كانت ربما هي سبب التعب لأبنائنا هذا كبداية للاهتمام بالتعليم الابتدائي، كذلك سنمضي قريبا جدا في الخوض والدخول في إجراءات تخفيف المحفظة التي تكلم عنها السيد رئيس الجمهورية وهو محق في ذلك، فتعلمون أن المحفظة كذلك هي ثقيلة وثقيلة بما لا يقبل بالنسبة لأبنائنا في سن مبكرة من الدراسة، إلا أن ذلك هناك إجراءات أخرى بالنسبة للمطاعم المدرسية، بالسنبة لسعر الوجبات تعلمون أنه تم رفع قيمة الوجبات المدرسية سواء في الجنوب أو في الشمال كلها إجراءات استباقية لفائدة التعليم الابتدائي لكن أطمئنكم بأننا ما طلبتوها السيد عضو مجلس الأمة المحترم هو متكفل به، وسيشارك الجميع لأن المدرسة هي مدرسة الجميع وليست حكرا على القائمين على التربية سيسهم الجميع في أن يدلي بدلوه ويقول ما يريد ويقترح ما يشاء ما يراه مناسبا لصالح التربية، وإن شاء الله تكون النتائج، وضع كل ما سيتم الاتفاق عليه أو الإجماع عليه بطبيعة الحال، بحضور الخبراء وبحضور كل فعاليات المجتمع، سنباشر ابتداء من الدخول المدرسي المقبل، وقد شرعنا في إجراءات في هذه السنة، البرامج كذلك بالنسبة للتعليم الابتدائي هي موضوعة لإعادة النظر فيها لأسباب متعددة.

تلكم، هي معلومات ربما ليست كاملة وليست شاملة ولكن معلومات شئت أن أبلغكم إياها في هذا اليوم، ولكم سيدي الشكر والاحترام والتقدير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا، السيد الوزير على هذا التوضيح ونبقى في نفس القطاع، والكلمة الآن للسيد أحمد بوزيان، فليتفضل مشكورا.

**السيد أحمد بوزيان:** بسم الله جل وعلا والصلاة والسلام على المصطفى وعلى آله وصحبه ومن اصطفى.

سيدي رئيس الجلسة، نائب رئيس مجلس الأمة المحترم، الصديق الأستاذ فؤاد سبوتة، الذي نكن له كل الاحترام لشخصه وكفاءته ومن خلاله إلى الكفاءات التي يزخر بها مجلسنا الموقر.

السيدة الوزيرةالمحترمة،

السادة الوزراء،

الأكارم زميلاتي، زملائي،

طبتم، طاب ممشاكم وتبوأتم من الجنة مقعدا.

قم للمعلم وفيه التبجيلا

كاد المعلم أن يكون رسولا

دون الرجوع إلى الحيثيات، سأمر مباشرة إلى السؤال، والسؤال الشفوي موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية المحترم ويتمحور نصه كالاتي:

السيد الوزير،

إن من المعضلات التي على الحكومة معالجتها تلك الأعداد الهائلة المقدرة بعشرات الآلاف من خريجي الجامعات منهم 4000 من خريجي المدارس العليا هم في حالة بطالة دون احتساب دفعة 2021، والذين ينتظرون التوظيف في قطاع التربية، منهم من ينتظر باعتباره قيد في قوائم الانتظار التي تتوالى عليها السنوات، فيزداد القلف في ظل غياب الشفافية اللازمة الخاصة بعملية إلحاقهم بالتوظيف أو بعملية تحرير وإظهار المناصب الشاغرة، وفي وقت لا يخفى على أحد أعداد الذين يشغلون مناصب بصفة الإستخلاف أو التعاقد، وهؤلاء أيضا معضلتهم تتفاقم يوما بعد يوم وسنة تلو سنة، حيث هناك من يشتغل بهذه الصفة أو تلك لسنوات عديدة دون بريق أمل، وهناك من يشارف على الأربعين سنة ولم تستقر حياته بعد.

سيدي الوزير،

هل تتوفرون على إحصائيات وأرقام لهذه الوضعية؟

هل لكم تصورات أو خططا لمعالجتها؟

هل لكم النية والعزيمة الكافية لتمديد صلاحية القوائم الاحتياطية لمسابقة الأساتذة بعنوان 2017 ـ 2018 حتى 31 / 12 / 2021 مع التوظيف الفعلي عن طريق استغلال كل المناصب الشاغرة المحررة بعد استنفاذ قوائم خريجي المدارس العليا للأساتذة نظرا لأولويتها في التوظيف مع تفعيل الأرضية الرقمية الوطنية والتي لم يتم العمل بها منذ شهر نوفمبر 2017؟

كل هذه التساؤلات تنتظر إجابة دقيقة وموضوعية من جنابكم للطمأنة أبنائنا الذين طال انتظارهم لحل هذه المعظلة

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوزيان، شكرا على طيب الكلمات وعلى السؤال والكلمة الآن للسيد الوزير للرد على سؤالكم فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير التربية الوطنية:** تحية مجددة إلى الجمع الكريم، وبعد.

شكرا لكم السيد أحمد بوزيان، عضو مجلس الأمة المحترم على اهتمامكم دائما بقضايا التربية وشؤون المربين، وللإجابة عن انشغالكم إسمحوا لي سيدي المحترم أنأقدم لكم التوضيحات التالية:

- إن التوظيف بصفة عامة له شروط ومقاييس معينة لاسيما في أسلاك التعليم، فهي تخضع للمواد 52 و 45 و 56 و 71 من المرسوم التنفيذي رقم 08 - 315 المؤرخ في 11 أكتوبر 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين إلى الأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، المعدل والمتمم.

- وإن سد الاحتياج وشغل المناصب المالية الخاصة برتب التدريس في قطاعنا يتم بصفة عامة وفقا لضوابط وآليات تتمثل أساسا في التوظيف حسب الاحتياج البيداغوجي المشخص بالمادة والمرحلة التعليمية وموقع الاحتياج، أي أن التوظيف في رتبة من رتب التعليم القاعدي يكون بعد تسجيل شغور في مادة من المواد المدرسية، في موقع محدد، الأولوية تغطي لخريجي المدارس العليا للأساتذة طبقا للمرسوم السالف الذكر وكذا بنود عقد الالتزام المبرم مسبقا قبل تخرجهم بين وزارة التربية الوطنية والمعنيين والذين يتم تخصيص مناصب مالية لهم مسبقا تحسب لتخرجهم وإدراجها في مخطط تسيير الموارد البشرية بعنوان السنة المالية المعنية.

كما أن توظيف هذه الفئة يبقى في كل الأحوال متوقفا على شرط توفر المناصب المالية الشاغرة في رتب تخرجهم فضلا عن شرط تسجيل احتياج بيداغوجي حقيقي مشخص حسب مادة التدريس وهي الشروط التي لم تتوفر على مستوى بعض مديريات التربية مما حال دون توظيفهم، غير أن وزارة التربية الوطنية تعمل جاهدة على إيجاد كل الحلول الممكنة قصد تسريع وتيرة التكفل بهم.

فبالرغم من عدم استعمال الأرضية الرقمية لامتصاص فائض الولايات إلا أنه تم هذه السنة التكفل بعدد معتبر من خريجي المدارس العليا للأساتذة بولايات تتوفر على مناصب شاغرة في تخصصاتهم شريطة رغبة المتخرج في العمل خارج ولايته.

وبودي أن أمدكم باحصائيات هذه السنة حول هذه الفئة، حيث بلغ عدد المتخرجين في المستويات التعليمية الثلاثة في هذه السنة إضافة إلى فوائض السنوات السابقة 8706، عين منهم بعنوان هذه السنة الدراسة 8247، أي لم يبق إلا 459 أستاذا وهو عدد أدنى قياسي لم نصل إليه في السابق أبدا، حيث بلغ العدد في سنة 2015 ما قوامه 15890 أستاذا، وهنا أقول أنه منذ 2015 وربما قبل 2015 كان منتوج هذه المدارس العليا للأساتذة يفوق بكثير حاجات التربية، الحاجة الفعلية لضمان التمدرس العادي بالضوابط المعروفة والمتعارف والمتفق عليها، ثم بعد ذلك في 2019، شخصيا كوزير للقطاع آنذاك، إجراءات استثنائية تم قبولها من طرف الحكومة الجزائرية مجسدة في مصالح الوظيفية العمومية وأعطت لنارخصة، وهذه الرخصة تم بموجبها اللجوء إلى الانتداب لضمان العمل لهؤلاء المتخرجين ولو خارج الطور الذي تكونوا من أجله، شريطة أن يكون الطور أقل من الطور المتخرج فيه وذكلك شريطة الإحتفاظ بالمكاسب الاجتماعية المهنية للمتخرجين أي إبقائهم في تصنيفهم ورتبهم حتى نحافظ لهم على المكتسبات الاجتماعية المهنية التي حازوا عليها بعد تكوينهم وكذلك نضمن لهم مناصب شغل على أن يعادوا إلى المراحل التعليمية التي تكونوا من أجلها فور شغور مناصب تلك المراحل.

أما بخصوص الأساتذة المتعاقدين فيلجأ إليهم لأسباب مرتبطة أساسا بحتمية ضمان الدراسة وسير المرفق العام للتعليم ويتم توظيفهم إما بعقد محدد المدة طبقا للتعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 27 أكتوبر 2021 التي تحدد كيفيات توظيف الأساتذة المتعاقدين في المراحل التعليمية الثلاث على المناصب التي تشغر مؤقتا خلال السنة الدراسية المعنية لأحد الأسباب الآتية:

ـ عطلة مرضية لأكثر من سبعة أيام،
ـ عطلة أمومة،
ـ عطلة مرضية طويلة الأمد تقل عن سنة،
ـ عطلة خاصة لأداء مناسك الحج،
ـ تسخير الموظفين المكلفين كأعضاء في اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات وفروعها المحلية،
ـ أو توظيفهم كذلك مؤقتا على مناصب شاغرة وتحديدا السنة الدراسية عن طريق عقود محددة المدة وتنتهي مدة العقد في كل الأحوال بانتهاء السنة الدراسية المعنية ويتعلق الأمر بالمناصب الشاغرة نتيجة الوفاة، الإقالة، الاستقالة،العزل، الترقية، التقاعد، إهمال منصب الانتداب، الإحالة على الاستيداع، النقل خارج الولاية... إلخ.

علما أن هنافي هذه السنة أعدنا الحصول وطلبنا الحصول على الرخصة التي تحصلنا عليها في 2019 واستعملنا كذلك هاته الرخصة لضمان توظيف خريجي المدارس العليا للأساتذة بشكل كبير، أي أنهم من لم يجد له منصبا في الطور الذي تكون من أجله إذا كان في الثانوية باستطاعته أن يعمل في المتوسط أو الابتدائي، على أن يلتحق الجميع برتبهم التي تكونوا من أجلها كلما كان المنصب شاغرا في الطور المعني.

أما بالنسبة للنقطة المتعلقة بتمديد صلاحية القوائم الاحتياطية لمسابقة الأساتذة بعنوان 2017 ـ 2018.

أولا: أقول في هذا الصدد أن هذه القوائم آنذاك لما تم الترخيص لنا بها بسبب كان في ذلك الوقت مطروحا بشدة وهو التأطير المفقود في الهضاب العليا والجنوب كانت هناك اختصاصات ومواد لم نجد لها تأطير وكان لزاما علينا لأنه المناصب التي فتحت في 2017 كانت 28750 منصبا، تم استبيفاء الحاجة لكن هنام من يتحصلوا على المعدل أكثر من 10 وبالتالي، احتفظ بهم لسد الشغور وعندما يرغبون في ذلك يذهبون إلى ولايات أخرى، لاسيما الجنوب والهضاب العليا لضمان التأطير لأبنائنا وكان هذا بإرادة المعنيين والكثيرون فهم نجحوا وأدوا وظائفهم وهم الآن كلما سمحت الظروف سيعادون إلى ولاياتهم عندما تكون مناصب شاغرة.

أقول بالنسبة لمسابقة التوظيف بعنوان 2017 ـ 2018، جدير بالذكر أن القوائم الاحتياطية لمسابقات التوظيف بصفة عامة موضوعة أساسا على سبيل الاحتياط لتعويض الموظفين المتنازلين أو الذين لم يلتحقوا بمناصب عملهم، وعند شغور مناصب بصفة نهائية في رتب التوظيف لأحد الأسباب الآتية:

ـ الإحالة على التقاعد،
ـ النقل،
ـ الاحالة على الخدمة الوطنية،
ـ التسريح
ـ العزل،
ـ الاستقالة،
ـ الوفاة،

من جهة أخرى، وجب التذكير بأن صلاحية القوائم الاحتياطية تنهي تلقائيا عند فتح المسابقة الموالية أو على أقصى تقدير قبل اختتام السنة المالية المعنية وهذا طبقا لأحكام المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 12 ـ 194 المؤرخ في 25 أبريل 2012 الذي يحدد كيفية تنظيم المسابقات والإمتحانات المهنية في المؤسسات والإدارات العمومية وإجرائها.

أما بالنسبة لهذه السنة، فإنه يتعذر علينا تمديد العمل بالقوائم الاحتياطية للأسباب الآتية:

1ـ تجاول الآجال القانونية لاستغلال القوائم الاحتياطية الخاصة بمسابقة التوظيف في رتبتي أستاذ التعليم المتوسط وأستاذ التعليم الثانوي المنظمين بعنوان 2017، أي بمرور 4 سنوات كاملة.

2ـ الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص للإلتحاق بالوظائف العمومية.

3ـ القطاع لا يمكنه في كل الأحوال استيعاب كل المترشحين المدرجين في القوائم الاحتياطية، توقف توظيفهم على شروط توفر منصب مالي شاغر وإلى الحاجة الفعلية لتوظيفهم.

وإذ أرجو أن تكون الإجابة قد أوفت بالغرض المطلوب، أشكركم سيدي المحترم على اهتمامكم الدائم بقضايا التربية وبشؤون المربين، والسلام على الجميع ورحمته تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، والكلمة الآن للسيد أحمد بوزيان، إن أراد التعقيب على إجابة

السيد الوزير.

السيد أحمد بوزيان: أشكركم السيد الوزير على عناصر الإجابة ولو أن السؤال يعود إلى ما يربو عن عشرة أشهر أو نيف، وانتظرت برمجته في حينه، إذ كانت المعطيات يومئذ محينة لذا أردت..... مسؤوليتي من هذا الهم الذي أرقني طيلة هذه المدة خاصة فيما يتعلق بأساتذة الاحتياط الذين حملت انشغالهم وأردت أن أفتك منكم إجابة مطمئنة لهذه الشريحة الواسعة لأبنائنا والذين ينتظرون كثيرا وعود الجمهورية الجزائرية الجديدة شكرا لكم على كرم الإصغاء.

**السيد رئيس الجلسة:**..... السيد أحمد بوزيان، والكلمة لكم مجددا السيد الوزير.

**السيد وزير التربية الوطنية:** شكرا السيد عضو مجلس الأمة المحترم، الشكر الجزيل على هذا الاهتمام المحترم بشؤون العاملين بقطاع التربية والذين يريدون أن يعملوا في قطاع التربية الوطنية همكم هو همنا، وانشغالكم هو انشغالنا، ومن منا لا يتمنى أن يوظف أبناؤنا في التربية أو في قطاعات أخرى؟

لكن أنتم تعملون ـ سيدي المحترم ـ الجمع الكريم، أن التوظيف في التربية كما يقال الحاجة أم الاختراع.

التوظف هو عندما تكون الحاجة إلى ضمان التأطير لأن المدرسة، كل التأطير الموجود حول التلميذ جيء به لضمان تمدرس وفق ضوابط، وفق خرائ تربوية وخرائط بيداغوجية وإدارية.

وعندما يكون الاستيفاء للحاجة إلى التأطير فماذا عسانا أن نفعل؟

وبالتالي، فأطمئنكم بأن أبنائنا الذين تفضلتم بالمرافقة على ما يتطلعون إليه، هم أبناؤنا كذلك، هناك في المستقبل، إن شاء الله، لما تكون مسابقة التوظيف أو أي إجراءات للتوظيف، فالقوانين تسمح لهم بالمشاركة كما يشارك الغير، وأتمنى لهم، إن شاء الله، التوفيق وقلت أنكم أن هذه القوائم الإحتياطية خلقت في 2017 لعلاج أمر كان مطروحا بحدة وهو افتقار لبعض التخصصات التي كانت نادرة ولم يضمن لها التأطير في جنوبنا الكبير وفي الهضاب العليا، وبحمد الله تمكنا من ضمان هذا التأطير، ويبقى أبناؤنا يتطلعون إلى التوظيف، من حقهم هذا، من واجبنا النظر فيما يتطلعون إليه، ولكن في حدود ما تحتاجه التربية، وفي حدود ما تسمح به قوانين الجمهورية، وشكرا لكم سيدي.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا السيد الوزير نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة الآن للسيد عبد الوهاب بن زعيم، فليتفضل مشكورا.

**السيد عبد الوهاب بن زعيم:** شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة ونائب الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي الأعضاء،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ربحا للوقت دون الرجوع للحيثيات، يشرفني، السيد الوزير، أن أرفع إلى سيادتكم السؤال التالي:

لقد وصلتنا شكاوى عديد من طرف زساتذة ومعلمين حول عدم تقاضي الراتب الشهري والمنح لمدة شهور في مناطق عديدة من المديريات الولائية وخاصة بالنسبة للمحولين من الولايات الذين يجدون صعوبات مالية كبيرة في العيش والحياة بدون تلقي أجورهم، ويجدون صعوبة كبيرة أيضا في الدخول من الولايات رغم أحقيتهم للتحويل.

ـ ما هي الإجراءات التي ستقومون بها أولا لدفع مستحقات الأساتذة في وقتها وثانيا لتجنب هاته التعطيلات مستقبلا في دفع الأجور وتسهيل دخول المعنيين؟

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا سي عبد الوهاب، والكلمة الآن مجددا للسيد الوزير للرد على السؤال.

**السيد وزير التربية الوطنية:**.... تحية أخرى وليست..... إن شاء الله.

شكرا لكم السيد عبد الوهاب بن زعيم، عضو مجلس الأمة المحترم على اهتمامكم بشؤون التربية وقضايا التعليم، وللرد على سؤالكم الوجيه، اسمحوا لي أن أوافي سيادتكم بالتوضيحات الآتية.

ـ إن عملية التكفل بالأساتذة المحولين من ولايات أخرى في إطار دخول الولاية تتم عبر مرحلتين أساسيتين على النحول التالي:

ـ المرحلة الأولى: وهي مرحلة إدارية يتم التكفل الإداري ب المعني عن طريق الخروج من الولاية الأصلية إلى الولاية المستقبلة، ولا يمكن انجاز هاتين العمليتين، أي الدخول والخرج من الولاية إلا بعد التأشير عليهما من طرف مصالح الرقابة المالية.

المرحلة الثانية: التكفل المالي، لا يمكن مباشرة إجراءات التكفل المالي لهذه العملية إلا بعد تقديم جميع الوثائق الثبوتية التي تثبت استكمال جميع الاجراءات المتعلقة بالتكفل الإداري، هذه العملية أيضا تخضع للتأشير من طرف مصالح الرقابة المالية في إطار تعديل حالة المصروفات الأولية لأجور المستخدمين وهذا طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 92 ـ 414 المؤرخ في 14 / 11 / 1992 المتعلق بالرقابة المسبقة للنفقات المسبقة التي يلتزم بها.

في هذا الإطار، ولا مكاننا التعاطي الايجابي مع عديد الطلبات المقدمة من طرف الأساتذة إلى مديرية التربية من أجل الدخول الولائي لعديد الأسباب، أسباب أسرية، أسباب اجتماعية لاسيما كثرتها الالتحاق ؟؟؟؟ للمساهمة في الاستقرار الاجتماعي للموظفين، ولا سيما التابعين لقطاع التربية الوطنية والذي ينعكس بصفة ايجابية لا محالة وبصفة ايجابية على مردودية وفعالية الأداء المهني لهؤلاء الموظفين تم تسجيل على الموافق على هذه الطلبات بشرط توفير المناصب المالية اللازمة، غير أنه ونظرا للاجراءات الإدارية والمالية الضرورية وكذا إلزامية خضوعها للتأشيرة من طرف مصالح المراقبة المالية لوزارة المالية وكذا الآجال المتعلقة بها، فقد تسبب ذلك في بعض الأحيان في تأخيرات بخصوص دفع الأجور مجموعة من الأساتذة المعنيين بعملية التحويل.

تجدر الإشارة بأن مصالحي باشرت الاتصال مع وزارة المالية للتنسيق من تسريع وتيرة إجراءات وآجال الرقابة المالية على ملفات الأساتذة المعنيين بالتحويل الولائي، وهذا من خلال ايجاد صيغ تسيير أكثر مرونة لتمكنينا من التكفل الأمثل بمعاجلة وضعيات هؤلاء الأساتذة المستفيدين من الدخول الولائي في أحسن الآجال الممكنة.... الأساتذة والأمر يتعلق بالجميع، لكن غالبية الحالات هي أساتذة.... لأن لما يتعلق الأمر بالأستاذ، لأن لديه أقسام تدريس، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتوقف الدراسة وهذه الصعوبة الأولى في..... المتعلقة بالأساتذة..... هذا من جهة؟ من جهة أخر، في بعض الأحيان نضطر بل ونقوم بذلك عن قناعة لأن هناك حالات اجتماعية وجب التكفل بها سريعا لتجنب مشاكل وتجنب حتى تعقيدات على مستوى الأسرة والمجتمع، ولكن قد تأتي في نهاية السنة المالية، وتأتي في وقت ما، التكفل المالي، نحن، تلبية وتكفلا بالإشكال المطروح المجتمعي والأسري، نقوم بتلبية الطلب، لأنه في العادي لا يجب القيام بهذا الطلب حتى تتوفر الشروط، لكن تحت الاستعجال وبغية خدمة الأسر الجزائرية وخدمة الأستاذ وتسهيل وتسيير..... نقوم بالموافقة فيلتحق هؤلاء بالولايات التي يريدون الذهاب إليها ويتكفل بهم ماليا بعد إجراءات ايجاد مناصب مالية لتسوية وضعياتهم.

هناك حلات تأتي عشية غلق السنة المالية، يعني عشية غلق التسيير بميزانية السنة والدخول في ميزانية أخرى.

هناك حالات اضطرارية نقوم بالموافق على تنقلها بطلب منها وبقبولها أي وضعية، والمهم أنها تغير الولاية، نقوم بذلك ونستجيب، يبقى فقط التكفل المالي بها، نعمل كل المجهودات للتكفل بها في أقصر مدة ممكنة، ونحن نقوم بمساعي حثيثة بمعية وزارة المالية التي استجابت إلى طلبنا للتلقيص من إجراءات التأشير المالي على هاته الملفات.

شكرا لك السيد عضو مجلس الأمة المحترم، شكرا لكم جميعا والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** الشكر موصول لكم السيد الوزير، والكلمة مجددا للسيد عبد الوهاب بن زعيم، إن أراد التعقيب على ما جاء في رد السيد الوزير.

**السيد عبد الوهاب بن زعيم:** شكرا، السيد رئيس الجلسة.

السيد الوزير،

المشكل مازال مطروحا حتى هذه اللحظة، وأتمنى الإسراع في التكفل به.

السيد الوزير،

لدي انشغالات خاصة بالمواطنين أود طرحها عليكم

ولست مطالبا بالإجابة في هذا اليوم ولكن المطالبة بأخذها بعين الاعتبار.

وزارة التربية ووزارة الداخلية تستطيعان لوحدهما ادماج جميع عقود ما قبل التشغيل ودون استثناء، ومن أجل غلق هذا الملف الذي طال، وعلى ذكر العقود وخاصة حاملي ليسانس التربية الرياضية والفلسفة والتاريخ لم يدمجوا لحد الآن.

السيد الوزير،

إجابتكم بالإدماج ولديكم مناصب، وزارة التربية أكبر قطاع فيه توظيف، والناس انتظروا أكثر من عشر سنوات، يا حبذا لو تتخذون الاجراءات.

السيد الوزير،

خلال عشر سنوات وأنا أسمع عن توظيف الاحتياطيين وإلى يومنا هذا مازال الملف مطروحا.

متى يكون الفرج وتنتهي الملف أزمة الاحتياطيين والمتعاقدين؟

ثالثا أنا قمت بسبر خفيف للآراء في صفحتي حول تعليم اللغة الانجليزية L'anglais، في الإبتدائي، شارك فيه 200000، 90 ٪ منهم موافقون.

وأتمنى، السيد الوزير، أن تأخذوا هذا بعين الاعتبار، وجب أيضا التفريق بين مهام مدراء التربية ومهام مدراء الثانويات والمؤسسات، بين المهام التقنية والمهام البيداغوجية.

لا يصلح أن يقوم المدير الثانوي بتديس التلاميذ ويتولى التكفل بالمدفأة ومتابعة المقاول والآلات، على الأقل تعيين المسؤولين التقنيين ذلك.

السيد الوزير،

إذا أردتم وأردنا وأراد الجميع النهوض بالأمة في التعليم وهو القاطرة الأولى والثانية وكلها عربات تتبع القاطرة، لذلك، السيد الوزير، علموا أبنائنا وأجيالنا بأن الجزائر واحدة موعدة حاضرا وماضيا ومستقبلا، فعلموهم جسور التواصل بين الأجيال، علموهم أن الجزائر أمة ممتدة في أعماق التاريخ، علموهم الذاكرة الوطنية، علموهم كيف طردنا المستعمر وبأي ثمن، علموهم كيف حافظ الرجال على هاه الأرض ويفتقدونها بالغالي والنفيس، علموهم أن الاستشهاد من أجل الوطن عقيدة لدى شعبنا وجيشا ووأن جنودنا أبناء الشعب البررة الذين تشبعوا بالروح الوطنية من تضحيات الشهداء، هذه الروح يجب أن تغرس وتدرس في المدارس، علموهم التمعن في ثورتنا المباركة، علموهم كيف يكون الوفاء للنشيد الوطني وأن العلم الوطني مقدس، علموهم أن النداء نداء الوطن فقط وأداء الواجب مقدس، علموهم أن هويتنا جزائرية وفقط، علموهم أفضال شهدائنا على وطننا باقية ما بقيت الحياة، علموهم وحدثوهم عن الرجال الذين قدموا التضحية أعظم فداء للوطن وشعبنا، وأن الجيش الوطني الشعبي اليوم هو جيش الأمس والغد، هو من الشعب وللشعب، علموهم أن الإخلاص والتضحية واجب وحب الوطن، علموهم أن خدمة الوطن شرف، علموهم أن رجال ونساء جيشنا الوطني الشعب يالذين يسهرون على أمن واستقرار الوطن، أنهم أبطال، علموهم أن فلسطين عربية وأن محتليها هو الكيان الصهيوني، وأن فلسطين تعنينا بالدرجة الأولى، علموهم بأن كل من يضع يده في يد المحتل هو خائن للقضية وللعروبة وللإسلام، علموهم أننا دولة وأننا جمهورية وأن مستقبلهم في أرضهم وليس في مكان آخر، علموهم أن الأمير عبد القادر مؤسسة الدولة، علموهم أن عبد الحميد بن باديس رئد النهضة، علموهم أن العمل عبادة وأن حب الوطن من الإيمان، علموهم أركان الإسلام وسماحته، علموهم بأن كل بداية تكون بسم الله الرحمن الرحيم، حبذا، السيد الوزير، لو ترجع بسم الله الرحمن الرحيم يرجع في كل المناهج في كل الكتب،

السيد الوزير،

لقد سعت أيادي معروفة وخبيثة في السابق، وأنتم تعرفونها جيدا، ونعرفها نحن أيضا، لضرب كل مقومات الأمة الجزائرية، لكن دماء الشهداء وقفت لهم بالمرصاد وخابت مساعيهم وسيخيبون كلما حاولت.

أنتم مسؤولون على أعز ما نملك... الجمهورية... تربية الأجيال، نحن... أبنائنا ثوار مثل ثوار 1954.

نريد نشأة الأجيال بحب الوطن وخدمة الوطن والتضحية من أجل الوطن والعيش بسلام في الوطن.

شكرا، السيد الوزير،

**(تصفيق)**

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم، والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد.

**السيد وزير التربية الوطنية:** شكرا، السيد الرئيس، نشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم على مداخلته القيمة، وعلى كل ما تفضل به من مرافعة نحترمها.

المدرسة هي إحدى مقومات المجتمع الجزائري، وهي قاطرة، ستظل المدرسة، إن شاء الله، تسعى لتكريس قيم الدولة الجزائرية والأمة الجزائرية.

فأشكرك السيد عضو المجلس المحترم، وأعود للتدخل الذي تفضلتم وقلتم بأن منذ عشر سنوات ونحن نسمع بالاحتياط، نسمع بالتعاقد، وستسمعونها تكرارا ومرارا، وهذه إجراءات قانونية، هذه ليست بدعة في التربية، فكل الأنظمة التربية في العالم تعمل بالقوانين الاحتياطية، وتعمل بالتعاقد، هي إجراءات لابد أن تكون في النظام التربية، لماذا؟ لأن هذه المبادئ جيئ بها في التسيير الدراسي لا يسمح بتوقف الدراسة بالنسبة للتلاميذ.

فالتالي، التعاقد ليس إجراء جزائريا، إجراء عالمي يجلأ إليه ويقال: العقد شريعة المتعاقدين.

التعاقد محدود في المادة والمدة والزمن.

إذن، سيظل التعاقد ولكن الالتزام ببنود التعاقد ليس إلا كذلك بالنسبة للاحتياط، فقد قلت في مداخلتي أن الاحتياط هو إجراء عندما يكون هناك امتحان، هذا الاحتياط ربما أخذ معنى آخر بعدما تم اللجوء إليه في 2017 ـ 2018، لعلاج أمر ما في التأطير في تلك الآونة، اللجوء إلى الاحتياط في قوانين الوظيفة العمومية كل امتحان توظيف في مسابقة التوظيف لابد من قائمة ناجحين وقائمة احتياطية ليرجع إليها، وليعمد إليها في حالة ما إذا تخلى أحد الناجحين عن منصبه أو لم يلتحق أحدهم أو عدد منهم لسبب من الأسباب، ومدة حياتها، كما قلت، تنتهي وجوبا بع دالشروع في الدورة القادمة في الامتحان أو في أقصى تقدير بعد غلق السنة المالية.

فهاته اجراءات إدارية، ربما نحن بحكم ما قمنا به في الماضي من أجل علاج اشكالات أخذت معاني أخرى ووصلت إلى ما وصلت إليه الآن، مهام مديرية التربية، ومهام مدير المؤسسة معروفة، وهناك قوانين تحكم مهام الجميع، مدير المؤسسة هو المسؤول على مؤسسته، هناك مصالح لمديرية التربية وفيها مصلحة البرمجة والمتابعة توكل لها مهمة الإشراف على كل المشاكل التي تطرح على المستوى الهيكلي وعلى مستوى المرافق القاعدية أو مرافق الدعم.

بالنسبة لعقود ما قبل التشغيل يعني جهاز الادماج المهني، بالنسبة للتربية الوطنية تم إلى غاية اليوم ادماج 26 ألف موظف في إطار جهاز المسعدة على الادماج المهني، سنواصل، إن شاء الله، ونطمح إلى الوصول إلى 35 ألف مدمج في حدود 31 ديسمبر الحالي.

ما أقول لكم أن وزارة التربية وأنتم محقون لما قلتم أنه أكبر قطاع، رافقت مجهود الدول في هذه العملية، وسنصل إن شاء الله، في نهاية السنة إلى 35 ألف مدمج في هذا القطاع فقط كي تكون الفائدة مشتركة لكي يستفيد الطرفان ويستفيد المدمج وتستفيد التربية الوطنية وجب القول بأنه لابد أن يدمجوا أين التربية بحاجة إلى خدماتهم.

وكنا نتكلم في السؤال الأول عن التعليم الابتدائي وسنعمل، إن شاء الله، على الاستفادة من مجهوداتهم ومن ادماجهم في التربية على مستوى التعليم الابتدائي، إن شاء الله، وشكرا لكم سيدي.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا السيد الوزير، وشكرا على سعة صدركم. في الحقيقة أسئلة أعضاء مجلس الأمة الموقر حملت الكثير من الانشغالات التي يعبر عنها ليس النواب فقط، إنما الأباء والأساتذة وكل الأسرة التربوية وكما قلتم سابقا، القطاع يحتاج إلى تظافر جهود الجميع من أجل النهوض به لأنه كما قال السيد عبد الوهاب بن زعيم، أنه القاطرة، والضروري جدا تنظيم هكذا ندوات ـ السيد الوزير ـ أيضا لأخذ رأي الخبراء والمختصين في القطاع.

شكرا جزيلا لكم، وإن أردتم الانسحاب فلكم ذلك، وشكرا مرة ثانية.

ننتقل الآن إلى القطاع الثاني وأول سؤال للسيد مليك خذيري، فليتفضل مشكورا.

**السيد مليك خذيري:** شكرا، سيدي رئيس الجلسة المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيدة والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

الطاقم المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى وزير النقل والتالي نصه:

تعرف أغلب المدن الجزائرية اكتظاظا كبيرا في حركة المرور، ففي أغلب أوقات اليوم نرى كل الطرقات مكتظة مما أثر سلبا على الحياة اليومية للمواطن وعليه:

- ما هي الإجراءات الاستعجالية التي اتخذتموها للتخفيف من هذه الأزمة؟

- وهل أولت إدارتكم الوزارية اهتماما أكثر للنقل الجماعي الذي أصبح أكثر من ضروري للقضا على هاته الأزمة؟

تقبلوا سيدي فائق الاحترام والتقدير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد مليك خذيري والكلمة الآن للسيد الوزير للرد على السؤال فليتفضل مشكورا.

**السيد عيسى بكاي، وزير النقل:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس الجلسة، عضو مجلس الأمة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

فيما يخص سؤالكم، هو متفرع إلى قسمين:

ما هي الإجراءات الاستعجالية من جهة، ومن جهة أخرى ما هي خطة الوزارة للقضاء على الازدحام المروري؟

جوابا على ذلك، أشكرك عضو مجلس الأمة، المحترم، السيد مليك خذيري، على طرح سؤاله الذي يتعلق بظاهرة الازدحام المروري، والإجراءات المتخذة لمواجهته، وفي هذا اصدد يشرفني أن أوافيكم بالمعطيات الآتية حول القطاع.

فعلا، لقد عرفت حظيرة المركبات في السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا، مما أدى إلى إكتظاظ في حركة المرور، لاسيما في المدن الكبرى وللتخفيف من هذه الوضعية، استحدثت وزارة النقل آليات تتمثل في إجراءات إستعجالية تتمثل فيما يلي:

1- إعادة فتح إستغلال خط المترو، الذي كان متوقفا عن النشاط بسبب جائحة كوفيد 19 إبتداءا من 07 أكتوبر 2021.

للتذكير، أن خط ميترو الجزائر الذي يصل طوله حاليا 18.8 كلم، ويضم 19 محطة، ويربط عدة بلديات وأحياء تعرف اكتظاظا كبيرا من الناحية السكانية، والمرافق العمومية، قد مكن منذ تشغيله سنة 2011 من نقل أكثر من 221 مليون مسافر إلى غاية يومنا هذا، وأنه يساعد كثيرا في التقليل من الإختناق المروري خاصة في قلب العاصمة.

2- وبغية تسهيل تنقل المواطنين في الأحياء الجديدة المتواجدة في الجهة الغربية لمدينة الجزائر والاستغلال الأمثل لتنقلات متعددة الأنماط، تم إنشاء خطوط جديدة مزدوجة بين المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة الجزائر (ETUSA) والشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية من أجل ربط هذه الأحياء بمحطة السكة الجديدة لكل من تسالة المرجة سيدي عبد الله وزرالدة، كمرحلة أولى (5 خطوط جديدة)، مع إنشاء خدمة إشتراك موجدة بين المتعاملين لتسعيرة النقل.

3- وفي نفس السياق تم إنشاء خط مباشر بين المدينة الجديدة بوينان بالمحطة البري 2 ماي بالجزائر العاصمة، تستغله المؤسسة العمومية TRANSUB بواسطة سبع (07) حافلات من الحجم الكبير.

وخط ثاني يربط المدينة الجديدة بوينان بمحطة السكة الحديدية لبوفاريك، تستغله المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لولاية البليدة بواسطة أربع (04) حافلات، إضافة إلى ذلك يوجد خطان مستغلان من طرف ناقلين خواص وهما: بوينان - المحطة البرية لبوفاريك وبوينان - محطة السكة الحديدية ببئرتوتة.

4- إعادة فتح إستغلال خطوط النقل بالسكة الحديدية وهذابعد توقفها عن النشاط لمدة أكثر من عشرة (10) أشهر، بسبب جائحة كوفيد 19، وذلك منذ 03 جانفي 2021.

5- إعادة فتح إستغلال خط القطار الذي يربط العاصمة بالمطار الدولي، الذي كان متوقفا عن النشاط بسبب الحالة الصحية للبلاد، إبتداءا من شهر أكتوبر 2021.

6- إعادة فتح إستغلال خطوط القطارات الليلية الأربعة ذات المرقد (تقرت - الجزائر، وهران - بشار، الجزائر

ـ عنابة، وتبسة ـ الجزائر).

7ـ السهر على متابعة إنجاز مشروعي إمتداد خطين للمترو، الأول في الجهة الشرقية للعاصمة والذي يربط بلدية الحراش بالمطار الدولي مرورا بالأقطاب الجامعية والمجمعات السكانية (باب الزوار وواد السمار والدار البيضا)، على مسافة 9.5 كلم ويضم تسع (9) محطات والثاني يمتد من محطة عين النعجة إلى مدخل براقي على مسافة 4 كلم، ويضم أربع (04) محطات.

إن هذين المشروعين يعرفان تقدما ملحوظا في نسبة الإنجاز وسيساهمان لا محالة بصفة معتبرة في التقليل من الإختناق المروري.

8ـ كما تم إنجاز ودخول حيز الخدمة ستة (06) خطوط للترامواي بكل من مدينة الجزائر العاصمة (بطول 23.2 كلم ويضم 37 محطة)، مدينة وهران (بطول 18.7 كلم ويضم 32 محطة)، مدينة قسنطينة (بطول 18.5 كلم ويضم 21 محطة)، سيدي بلعباس (بطول 13.8 كلم ويضم 22 محطة) ورقلة (بطول 9.8 كلم ويضم 16 محطة)

إضافة إلى ذلك مشروع إنجاز خط سابع على مستوى مدينة مستغانم بطول 14.8 كلم والذي سيضم 24 محطة، وقد يستلم في الثلاثي الأول من سنة 2022.

9ـ وفي السياق ذاته، تعمل وزارة الأشغال العمومية على تنفيذ 16 مشروعا أغلبها بغرض العاصمة، بالإضافة إلى بعض المشاريع في الناحية الشرقية، حيث ستساهم هذه المشاريع لحل معظلة الازدحام المروري في العاصمة.

10ـ إعادة فتح النقل بالكوابل في كل من مدينة الجزائر (خمسة مصاعد)، واحد بكل من مدينة البليدة وتلمسان وتيزي وزو، وكان ذلك بعد رفع إجراءات الحجر الصحي.

كل هذه الإجراءات الاستعجالية تعد من الحلول الفعالة والناجعة للتخفيف من مشكل الإزدحام المروري، وإن كان هناك الكثير من المشاريع موجودة في العاصمة إلا أننا لا نغفل عن بقية الوطن ونحن نحاول بعد تنصيبنا أن نستغل ما هو موجود ما يخفف هذا الإزدحام وما هو موجود ونحاول زن نلعب على هذه الأوراق الرابحة التي هي لدينا منذ تنصيبنا لكي هناك تخفيف قدر الإمكان من هذا الازدحام المروري.

هذه الإجراءات الاستعجالية وهذه الإجراءات التي وعدنا بها في ميدان الانعاش الاقتصادي ونحن الآن نستغل ما هو موجود.

كل المشاريع الأخرى والطموحات الأخرى، فيما يخص بقية المدن فهي للأسف مرهونة بالأموال.

وهناك الكثير من مشاريع تراموای التي تمت دراستها ولكن نظرا لعدم وجود الأموال لم يشرع فيها وسيشرع فيها بمجرد تمكننا من هذه الأموال.

فيما يخص النقطة الثانية، كما أولت دائرتنا الوزارية إهتماما أكثر للنقل الجماعي محور السؤال الثاني والذي أصبح ضروريا للقضاء على هذه الظاهرة والمتمثل خصوصا فيما يأتي:

1ـ رد الإعتبار لمخططات النقل وتفعيل أحكام المرسوم التنفيذي رقم 04 ـ 416 المؤرخ في 20 / 12 / 2004 هناك أربع أو خمس نقاط كلها تخص ثقافة مخططات النقل، بحيث هناك مخطط نقل وطني إلا بعد إنجاز المخططات الولائية، هو مجموع المخططات الولائية، وهناك المخطط الحضري وهناك مخطط المرور، هذه المخططات لكي تقوم بها يجب عليك أن توفر الأموال، وهذه الثقافة نتيجة نقص الأموال فقدناها لهذا نحن نحاولمع الجامعة وأنت تعرف تقريبا بوجود جامعة في كل ولاية أننقوم بشراكة مع هذه الجامعات لكي تقوم لنا بإعداد هذه المخططات التي من شأنها أن تخفف من الازدحام المروري، بسرعة هناك شركة تم مصادرتها في إطار محاربة المال الفاسد، وهذه الشركة موجودة لديها أكثر من 3300 حافلة، عملنا أولا على ضمان النقل الجامعي، أما بقية الحافلات وبأمر من السيد الوزير الأول، سيتم توزيعها على بقية الوطن وعلى بقية الولايات والتي هي متضررة جدا والولايات التي توجد بها أحياء سكنية كبيرة ولكن ليس بها نقل.

هذه إجابتي وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير على هذه الإجابة، والكلمة مجددا للسيد مليك خذيري، إذا كان يريد التعقيب على إجابة السيد الوزير.

**السيد مليك خذيري:** شكرا، السيد رئيس الجلسة المحترم، الشكر كذلك موصول للسيد الوزير وكل الدائرة الوزارية القائمة معه من أجل تقديم خدمة أفضل وخدمة

أكثر نوعية.

السيد الوزير، مشكل الازدحام هذا مشكل عالمي، يعني كل الدول، أغلب دول العالم تعاني من مشكل الازدحام المروري، ولكن الاختلاف يكمن أساسا في الحد أي أن الحدة تختلف من دولة إلى أخرى. والأصل في الإزدحام هو التنظيم.

نحن اليوم، الحمد لله، تفضلتم بسرد قائمة معتبرة من الأرقام التي تعكس الدور الكبير الذي تقوم به الدولة من أجل يعني رفع خدمة النقل، وخدمة النقل التي نرى أنها تحمل الطابع الاقتصادي، السيد رئيس الجمهورية يحث دائما على الانعاش الاقتصادي، وعلى الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، واليوم، نحن من بين البدائل التي نستطيع استغلاله قضية النقل، أو النقل الجماعي عن طريق المترو، وعن طريق الحافلات، ولكن من اللازم أن تكون عندنا ثقافة، وهذه الثقافة تستطيع الموزعة عبر (58) ولاية أنتقدم إشهارا على أن المواطن يوجه لاستغلال الحافلات، وبالمقابل، اليوم، نحن مطالبون بأن تكون هناك حافلات تليق بمقام الدولة الجزائرية.

مازال المواطن إلى حد اليوم يستعمل حافلات قديمة رديئة، وحتى استعمال هذه الحافلات وجب إعادة النظر فيها، وجب إعطاء الطابع الاقتصادي لهذا القطاع، كذلك حالة الكثير من الطرقات خاصة الطرقات الداخلية التي نرى أن الإعتناء بها يأخذ وقتا كبيرا جدا ما يعيق حركة سير المرور وكذلك استعمال الدراجات الهوائية وحتى الدرجات النارية التي أصبحت تستعمل اليوم بكثير خاصة في الدول الأوروبية والدول الأمريكية، وفي طرقاتنا لا يوجد ممر لهذه الدراجات.

كل هذه الأمور تجعلنا نسعى الكل من المسؤول الأول على القطاع إلى غاية أبسط مواطن، أن يكون هناك عمل جماعي للتخفيف من هذا المشكل الذي يعاني منه كل إطارات الدولة من الموظف البسيط إلى أعلى مسؤول في الدولة الجزائرية.

يوميا نرى طرقاتنا مكتظة، نرى المرضى يعانون، نرى التلاميذ يعانون كل أيام الأسبوع ماعدا يوم الجمعة أحيانا نرى الطريق خاويا، وهذا المشكل ليس مستوى الجزائر، المشكل وطني، أغلب المدن في هذا الوقت تعاني أؤكد على أمر، السيد الوزير، أن دور مديريات النقل على المستوى المحلي وجب اليوم أن تكون خرجات ميدانية لإحصاء النقاط السوداء، على الأقل أن يكون هناك مخطط استعجالي لحلحلة على الأقل هذه النقاط السوداء وفك مشكل الإزدحام، في العاصمة، قسنطينة، في عناية أو في وهران، هناك الكثير من المناطق نعتبرها مناطق سوداء.

اليوم، مديرية النقل مطالبة بأن تقوم بخرجات ميدانية لإحصاء هذه المناطق والعمل على حل المشكل الموجود في هذه المناطق.

كذلك، أغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر لأعضاء الأمن ورجال الأمن من درك وشرطة على المجهودات الجبارة التي يقومون بها من أجل السير الحسن لحركة المرور، كل هذه الأمور وجب تثمينها عاليا.

السيد الوزير،

أنا أريد أن أختم بشيء أنه كل ما حقق في قطاع النقل هو مكسب لنا اليوم، ومكسب لأولادنا، بالأمس القريب، المواطن البسيط ينتقل من العامة إلى أقصى نقطة في الشرق أو الغرب على يومين، وأصبحنا اليوم ننتقل في أربع أو خمس ساعات ؟؟؟؟ في أقصى نقطة في الشرق أو أقصى نقطة في الغرب.

يعني مكاسب قطاع النقل هي مكاسب للأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

ومن هنا نناشد السيد رئيس الجمهورية والسيد الوزير الأول أن تكون مبالغ مالية ثانوية لإنشاء طرق جديدة وممرات جديدة، وإنشاء بنى تحتية لنستفيد منها نحن حاليا وتستفيد منها الأجيال القادمة.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد مليك خذيري، والكلمة مجددا للسيد الوزير.

**السيد وزير النقل:** شكرا على هذا التعقيب الذي تناول نقاطا أخرى بغض النظر عن النقطتين موضوع السؤال، ربما أبدأ من الأخير، تعرضت لقضية امتداد الإدارة المركزية على المستوى المحلي وهي المديريات الولائية.

يعني فعلا مديريات تعرف صعوبات كبيرة من حيث الوسائل البشرية والمادية ولهذه الصعوبات أسباب تتعلق بالإدارة المركزية، أحيانا تتابع الأشغال، أحيانا هي التي تقوم

بمتابعة الأشغال لوحدها وأحيانا ترجع إلى متابعة الأشغال، ربما هذا القطاع عرف نوعا لتذبذب في التسيير، ولكن الآن أظن أن هذا القطاع أصبح قائما، ويعتبر هذا القطاع عصب الحياة ويعتبر وسيطا في مصير النشاط التجاري، في مصير التنقل، مصير التنمية، في مصير تطوير المدن والجهات، لهذا نحن حريصون كل الحرص أن يلعب المدراء الولائيون دورهم بدون تقصير.

فيما يخص النقل الجماعي، أظن أنه هذا هو كل الوحيد وأنت تعرف حين ترى مثلا برنامج السكة الحديدية لدينا 4300 كم و 6000 كلم في الدراسة و 2300 كم في الانجاز.

في الأسبوع الفارط، فالمؤسسة التي تسهر على المتابعة والإنجاز أصبحت تابعة لوزارة النقل، وقمنا بلقاء مع هذه المؤسسة التي نوعا من الصعوبات وكان حرصنا شديدا لترى هذه المشاريع والدراسات النور لأنها سوف تكون حلا لهذا الازدحام المروري، وأعطيك مثالا على السكة الحديدية التي فتحت بين المطار وبين قلب العاصمة ويبدو لي هذا هو الحل، إذا كانت حافلة أو كان ترامواي أو كان ميترو أو مترو جوي un métro aérien، وقناعتي بأن هذا الأمر هو الذي ينقدنا لأنه يجب علينا الاهتمام بالمواطن وليس تنقله وبالسيارة، لهذا نعمل جاهدين على مستوى هذه الوزارة لتوفير هذا النقل سواء كان جويا أو بحريا أو بريا ونسعى كل السعي لتغيير هذا الواقع وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** الشكر موصول لكم، السيد الوزير، على هذا التعقيب.

ثاني سؤال في مجال النقل للسيد محمود قيساري، فليتفضل مشكورا.

**السيد محمود قيساري:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

الإخوة الزملاء،

والإخوة أعضاء الحكومة،

السلام عليكم.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن نتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

ـ ما مدى إمكانية إعادة إحياء أو إنشاء مشروع تراموي الأغواط في ظل الازدحام وكذا غلاء وسائل النقل لضعيفي الدخل؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمود قيساري، والكلمة مجددا للسيد وزير النقل فليتفضل مشكورا.

السيد وزير النقل: شكرا لعضو مجلس الأمة السيد محمود قيساري، على هذا السؤال، وأعتقد أن الرد بسيط وإن كانت لدي أربع أوراق للإجابة لكن سوف أختصرها.

فيما يخص إنجاز ترامواي في مدينة الأغواط، فإنه متوقف على تحسن الظروف المالية للبلاد، بغية إنجاز دراسة تقنية اقتصادية تبحث إمكانية إنجاز هذا المشروع، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا، السيد الوزير، وإن كان للسيد محمود قيساري، تعقيب على الرد المختصر.

**السيد محمود قيساري:** بالنظر إلى كون الولاية غابية، ولاية استراتيجية، فحبذا لو تأخذ بعين الإعتبار، وتوفر الامكانيات المالية لذلك بكونها ولاية غابية بوابة الصحراء هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، وبالنظر إلى قرب نهاية عهدتنا فلسنا منوطين بالتعقيب على إجابتكم بقدر مالدينا ـ نحن ـ جملة من انشغالات، نود رفعها إلى جنابكم الكريم، ونبدأ بالشأن الوطني ثم نعود إلى الشأن المحلي.

سيدي،

ـ نطالب الشعب دعم الأسطول الجوي الجزائري (أسطول النقل).

ـ ضرورة العمل على إخراج فئة سائقي سيارات الأجرة الممنوعين من الحصول على السكن الإجتماعي، وهذا مطلب ملح لسائقي سيارات الأجرة.

ـ ضرورة الاستثمار أكثر في مترو الجزائر مع دعمه وتوسعته لأننا نراه الأداة الوحيدة التي من شأنها فك الاختناق في الجزائر.

ـ ضرورة توسعة شبكة السكك الحديدية (القطار

العادي والقطار السريع).

- إخراج ميناء الجزائر التجاري، وهذا مطلب ملح في العاصمة لإخراج الحاويات من واجهة العاصمة لأنها تؤثر على جمال العاصمة، ويكون الميناء التجاري خارج العاصمة، ويكون هنا ميناء سياحي وميناء نقل المسافرين، لأن الميناء التجاري يزيد في اختناق المارة ولا يضفي جمالا على العاصمة وواجهتها البحرية.

- تفعيل النقل البحري ما بين الولايات، وداخل العاصمة لنقل المسافرين والسلع الذي من شأنه يقلل من الازدحام.

ومن ناحية أخرى، في الجنوب، جعل تمنراست مركزا للتوجه نحو إفريقيا خاصة بإنشاء موانئ جافة، وكذا رفع عدد الرحلات بمطار تمنراست الداخلية والدولية.

- ضرورة فتح كل الخطوط، سيدي، نحو العواصم العربية، مصر، موريتانيا، وكل العالم العربي، والخليج العربي، كما نريد ونلح على فتح هذه الخطوط.

سيدي، أيضا في الشأن الوطني، استبشرنا خيرا بترؤسكم القطاع نطالب بإعادة تهيئة محطات النقل البري للمسافرين وهي مهترئة، برصد ميزانيات تهيئتها بما يتمشى مع مقتضيات العصر.

نرجع إلى الشأن المحلي.

سيدي، أستسمحك في ضرورية فتح الخط الجوي أثناء الحج والعمرة، والحجار يتعبون كثيرا أثناء الذهاب إلى العاصمة (400 كم)، لسكان الأغواط وما جاورها.

- إدخال حيز الخدمة محطة النقل البري الجديدة لأغواط.

- ازدواجية الطريق رقم 23، ويدعى هذا الطريق طريق الموت وفقدنا الكثير من المواطنين بسبب هذ الطريق.

- مازال طريق واحد نطالب بجعله مزدوجا،

- فتح الخط الجوي من وإلى الجزائر العاصمة، ويكون النقل صباحا باكرا في بداية اليوم ونهاية اليوم خاصة من أجل نجاح المستشفى الجامعي، كون الأساتذة يجيئون صباحا ويعودون مساء، والآن عندنا خط واحد في الأسبوع ويكون في منتصف اليوم، وبالتالي، لا يفيد، لأنه بإمكان المجيئ بالسارة بما أنه يلزم المبيت، إنه يساعد الناس في إنجاح المستشفى الجامعي.

ففي خطوط النقل الحضري في بعض الأحياء مثل حي 400 سكن، والنقل العمومي، وهذا ما أريد أن نقول لكم كوزير للنقل، لكن ما دمنا في نهاية العهدة..... طالبين صغيرين كأعضاء في الحكومة.

قد وعدونا في الحكومات السابقة ونحن في غبن شديد في مدينتنا آفلو، وعدنا بإنشاء مستشفى 240 سريرا حبذا لو يدرج أو يعاد، هكذا أكلكم كعضو في الحكومة، أطالب بإنشائه أو تسجيله.

الشيء الأخير، في مدينة الأغواط، أنتهز فرصة وجود وزير الري إعادة النظر في الصرف الصحي المهترئ، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمود قيساري، ليست جملة من الأسئلة هي كم هائل من الأسئلة..... والكلمة مجددا للسيد الوزير.

**السيد وزير النقل:** ..... يربط جميع مناطق الوطن وأعطيت المسافات التي هي في طور الإنجاز والمسافات التي هي في طور الدراسة والمسافات المنجزة وتعرف كثيرا من المشاكل هي خطوط موجودة تعرف كثيرة من المشاكل.

فيما يخص ميناء الجزائر، بالأمس كنا في نقاش حول السكة الحديدية سوف يكون ربط une connexion بين المناطق الخارجية وبين ميناء الجزائر لكي تخرج الحاويات عن طريق السكة الحديدية.

فيما يخص النقل البحري ما بين الولايات، ربما لو لم يكن فصل الشتاء لشرعنا في هذه الخطوط.

فيما يخص تمنراست، لدينا أمل ولدينا برنامج كبير في تمنراست الشيء ولكن المؤسف الآن هو الكثير من الخطوط بسبب المرض، لما عقدنا اجتماعا مع جميع شركات الطيران التي تمارس في الجزائر، ولإنجاح هذا وتكون تمنراست..... يعني نقطة de transit ونقطة انتقال يجب أن تفتح جميع الخطوط ناحية العالم، لأنه عندما يأتي شخص من إفريقيا يستطيع أن يواصل سفره إلى بقية العالم.

الشرط الثاني يستوجب على ممثلياتنا الدبلوماسية تسهيل قضية التأشيرة.

الشرط الثالث يتعلق بتوفر شروط العبور - les cond tion de transit لأنه عندما يأتي المسافر إلى المطار يجد جميع المستلزمات على مستوى هذا المطار.

ونحن نسعى، لأنه فتح الخط يجب أن تكون له مردودية

(rentable) ولدينا خط سيفتح في هذه الأيام، يكون بين العاصمة وتمنراست وأغاديس ونيامي، وسوف يكون هذا الخط تجربة للإنفتاح على إفريقيا وسوف نقيم هذا الخط وإذا كان هناك نجاح لهذا الخط سوف نواصل حل خطوط أخرى.

فيماي خص المحطات البرية فهي حقا تعرف صعوبات كبيرة، وبعض الناقلين يعزفون عن الدخول إلى المحطات وهي في نوع من التسيب، مثل محطة تقرت أنشئت بمبلغ 90 مليار سنتيم ولكنها مجهورة وكانت عرضة لكل الآفات.

نحن نسعى للنظر في جميع المحطات وإعادة تسييرها فيما يخص الخط الجوي الأغواط لا أدري إن أعلموكم في يوم الأحد هناك خط الجزائر ـ الأغواط ـ تمنراست، هذا خط جديد، وشركة الخطوط الجوية تدرس في هذه الخطوط مؤخرا ألغي خط وهران ـ المشرية، وفتح خط الجزائر ـ المشرية لأنه أكثر مردودية.

كل النقاط التي تطرقتمإليها لا أستطيع أن أقول لكمأنها هي مصدر موضوع إهتمام من طرف الوزير، من طرف الوزارة، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل أيضا إلى أحد القطاعات المهمة وهو قطاع الموارد المائية والأمن المائي، والكلمة للسيد محمد الطيب العسكري، فليتفضل مشكورا.

**السيد محمد الطيب العسكري:** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الافضل رئيس الجلسة، نائب رئيس مجلس الأمة،

السيد الفاضلة، والسادة الأفاضل أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم.

طبقا لأحكام المعمول بها لطرح الأسئلة الشفوية على الطاقم الحكومي، المداة 158 من الدستور والمواد من 69 و 76 من القانون العضوي رقم 16 / 12 يسعدني أن أطرح على السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي السؤال الشفوي التالي نصه:

تشهد ولاية عنابة نقصا فادحا في التزود بالمياه الصالحة للشرب، وبعد فترات الجفاف التي أثرت على هذه الولاية المتكررة، تم تسجيل إنشاء مشروع بناء محطة لتحلية مياه البحر في دراوش بولاية الطارف، وهذا المشروع يستفيد منه سكان أربع ولايات: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة حيث كان قرار إطلاق المشروع في شهر أكتوبر 2018، وتم اختيار الشركة التي تتكفل بإنجاز هذا المشروع في شهر أفريل 2019.

السيد الوزير؛

إن الانطباع السائد خاصة لدى مواطنين ولايتي عنابة والطارف، بأن وتيرة انجاز هذا المشروع بطيئة جدا إن لم أقل بأن المشروع متوقف وهذا بالرغم أن المسألة قد طرحت للوزير السابق من طرف زميل ولكن لم يتغير شيء لحد الآن، ولا نعرف الأسباب الحقيقية.

السؤال هو كالتالي:

ماهي الوضعية الحقيقية لهذا المشروع؟ وما هي المشاكل الرئيسية التي حالت دون إنجاز هذا المشروع لحد الآن، علما أن كل الشروط اللازمة لإنجازه متوفرة؟

تقبلوا مني، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

**السيد رئيس الجلسة:** والكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد كريم حسني، وزير الموارد المائية والأمن المائي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة، نائب رئب رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي وزملائي الوزراء

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الاعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنها فرصة سعيدة أن ألتقي بكم في هذا المجلس الموقر للإجابة عن مختلف انشغالاتكم وتساؤلاتكم، السيدات والسادة أعضاء مكجلس الأمة وذلك وفق

ما تمليه مسؤوليتكم أنتم كأعضاء، ونحن كحكومة، كما أتوجه بخالص الشكر للسيد محمد الطيب العسكري، على اهتمامه بقطاع الموارد المائية والأمن المائي من خلال السؤال الذي طرحه علينا والمتعلق بمحطة تحلية مياه البحر لولاية الطارف وعنابة وقالمة.

هذه المحطة التي ستغطي العجز المسجل بهاتين الولايتين أو ثلاث ولايات فيما يخص التزود بالماء الشروب.

وبخصوص ولاية عنابة محل انشغالكم، اسمحوا لي أن أذكربصفة وجيزة واقع القطاع بهذا وهو كالتالي:

تبلغ نسبة الربط بشبكة التزود بالماء الشروب 98 ٪ أما فيما يخص التطهير تبلغ نسبة الربط بالشبكة 95 ٪، وتتوفر الولاية على محطة واحدة لتصفية المياه المستعلمة.

تجدر الإشارة إلى أن البرامج التنموية، 67 مشروع مسجلا لفائدة الولاية بمبلغ يقدر 37 مليار دج والعديد منها حيز الإنجاز.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

كما هو معلوم لديكم، تعيش بلادنا أزمة فيما يخص الموارد المائية لأنها تصنف ضمن البلدان الفقيرة من حيث المورد المائي وتعرف فترات جفاف متكررة وطويلة، أبرز ما يميزها عجز في نسبة التساقطات المطرية التي يبلغ خلال السنوات الأخيرة ما بين 40 ٪ و 50 ٪ مقارنة بالمعدلات السنوية للتساقط خاصة في الجهتين الوسطى والغربية للبلاد.

كما أثر نقص وشح الأمطار بفعل التغيرات المناخية بشكل كبير على تزويد الساكنة بالمياه الصالحة للشرب، وبزرت أثرها بشكل كبير على 20 ولاية في الوطن، وكذلك تراجع ملحوظ.....22 سدا التي تدخل ضمن تمويل هذه الولايات بالماء الشروب.

هذه الوضعية دفعت السلطات العليا للبلاد لوضع برامج استعجالية هامة لمواجهة هذا العجز بهذه الولايات الأكثر تضررا مع ضرورة اللجوء إلى خيار تحلية مياه البحر كحل نهائي ومستدام.

وأعلمكم في هذا الصدد أن السيد رئيس الجمهورية أعطى تعليمات صارمة تقضي بضرورة الإسراع في إنجاز المرحلة الأولى من هذا البرنامج الاستعجالي والمتمثل في إنجاز العديد من المناقب عبر الولايات المعنية، والكثير منها دخل حيز الخدمة وكذا انجاز محطات أحادية الكتل لتحلية مياه البحر،ثم الشروع في إنجاز المرحلة الثانية من هذا البرامج والمتعلقة بإنجاز عدة محطات كبرى لتحلية مياه البحر مع مراعاة التوزيع الجغرافي لها، وتغطي هذه المحطات كل ساكنة المناطق الساحلية بالماء الشروب بالإضافة إلى..... الولايات الداخلية التي تقع على بعد 150 كلم من البحر حيث أمر السيد رئيس الجمهورية كل الجهات المعنية من بينها قطاعنا بضرورة إعطاء مشاريع إنجاز محطات تحلية البحر الأولوية القصوى. والشروع في تجسيد الاستراتيجية الوطنية لتحلية مياه البحر التي أعدها قطاعنا للتقليص من الاعتماد على المياه التقليدية لصالح المياه المحلاة، حيث نسعى إلى رفها 17 ٪ السنة الحالية إلى 52 ٪ بحلول سنة 2024 و 60 ٪ في آفاق سنة 2030.

وفي هذا الرطار، فإن ولاياتي عنابة والطارف محل انشغالكم استفادتا من محطة كبرى لتحلية مياه البحر ضمن هذا البرنامج بقدرة تفوق 300.000 م3 في اليوم، ستنجز بولاية الطارف، هذه المحطة ستغطي بصفة كليا حاجيات ولايتي عنابة والطارف بالماء الشروب، وستساهم في القضاء على الاعتماد على المياه السطحية الهشة لهاتني الولايتين من جهة، تخفيف الضغط على موارد الماء الجوفية من جهة أخرى، مما يسمح بتجديد طبقات المياه الجوفية بها، كما ستمكنها هذه المحطة من تخصيص كل من المياه الجوفية والسطحية لقطاع الفلاحة وتلبية متطلبات النشاطات الصناعية أيضا لاقتصادنا الوطني، كما تمثل مخزونا استراتيجيا في حالة تسجيل أي طارئ.

فيما يخص إنجاز هذه المحطات فنحن نعمل بالتنسيق التام مع مصالح وزارة الطاقة والمناجم لأنها الجهة المخولة لإنجاز كل المحطات الكبرى عبر الوطن عن طريق الشركة الوطنية للطاقة (؟؟؟؟)، هذه الأخيرة بصدد الإنتهاء من الإجراءات القانونية المعلقة بالمشروع، وستنطلق في إنجازه في أقرب الآجال الممكنة وذلك طبقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية.

من جهة أخرى، يكمن دورنا نحن كقطاع الموارد المائية والأمن المائي في انجاز كل ما يتعلق بشبكات جر المياه ومنشآت التخزين.

وسنبذل كل جهدنا في سبيل الانتهاء منه، بالموازاة مع انجاز هذه المحطة ضمن الآجال المحددة لاستلام هذه المحطة والشروع في استغلالها مباشرة.

هذا ما أردت أن أقدمه لكم السيد عضو مجلس الأمة المحترم كإجابة على انشغالكم، شاكرا لكم جميعا كرم الإصغاء، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا، السيد الوزير، على هذه الإجابة والكلمة للسيد محمد الطيب العسكري، إن كان يريد التعقيب على جواب السيد الوزير.

**السيد محمد الطيب العسكري:** شكرا السيد الرئيس، والشكر موصول إلى السيد الوزير على كل هذه المعطيات.

في الحقيقة المعطيات معروفة لدى العام والخاص في ولاية عنابة.

وأريد فقط أن ولاية عنابة لديها خصوصية، أن في فصل الشتاء هناك فيضانات، وهناك مشروع هام جدا مسجل للإنجاز ويعرف تأخرا كبيرا وهو انجاز سد القنطاس لتفادي هذه الفيضانات، ربما له غايات أخرى ربما التزويد بالمياه لهذه المنطقة، وفي فصل الشتاء هناك نقص هناك.... من حيث الطبيعة، هناك حلول تقنية مسجلة ولكن للأسف الشديد هناك تأخر كبير في الإنجاز.

أضيف نقطتين فقط:

النقطة الأولى: أن كل اشروط اللازمة لإنجازمحطة تحلية مياه البحر متوفرة، قرار انطلاق المشروع ممضى، الميزانية موجودة، الشركة معروفة تم اختيارها، ولا تعرف لماذا لهذا التأخر؟ الانطلاق الفعلي لآنجاز هذا المشروع حسب المعطيات التي بحوزتي كل الشروط متوفرة والأشغال لم تنطلق بعد لهذا المشروع الهام والهام جدا، وقلت أنه سيكون لأربع ولايات، وهذا حسب المعلومات والنقطة الثانية لاتقل أهمية، هناك عملية أخرى إضافية وهي شبكة تنقل المياه من المحطة إلى الولايات، وهذه العملية من المفروض أن تكون متوازية.

elles est commletement independente de la réalisation de la station

لماذا سننتظر انجزا هذه المحطة للشروع في انجاز هذه الشبكة؟ أظن بأنه لا مانع أنتنطلق هذه العملية بطريقة متوازية لربح الوقت، ـ ونحن ـ انشغالنا الشاغل هو احترام وقت الانجاز الموجود في دفتر الشروط لانجاز هذه المحطة، وشكرا، ونتمنى زيارتكم في الميدان، وهذا سيعطي دقعا إضافيا وأضنأن العملية ممركزة على مستواكم.....لا، ليست هذه المعلومة.شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد الطيب العسكري، والكلمة مجددا للسيد الوزير، إن أراد التعقيب.

السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي: شكرا، اليوم، ننتج تقريبا 3.7 مليار م3 موجهة للمياه الصالحة للشرب، 50 ٪ مياه جوفية، 33 ٪ مياه سطحية، 17 ٪ مياه محلاة البحر.

اليوم، لدينا تقريبا 75 سدا و 5 في طور الانجاز، والطاقة (التخزين le stocage au niveau de ces barrages على مستوى السدود) تقريبا 2.4 مليار م3، وطاقتها - la c pacité تفوق 8 ملايير.

إذن، فيه عجز خلال السنوات الثلاثة الأخيرة بسبب عدم تساقط الأمطار، والآن هل نبني السدود أن نتجه إلىنظرة أخرى؟

في مجلس الوزراء الذي ترأسه رئيس الجمهورية، قدمت مداخلة وقد أعطى رئيس الجمهورية تعليمات بأن تتغيرهذه النسبة la proportion ولا نركز اعتمادنا على المياه السطحية أو المياه الجوفية ويجب أن تكون الموارد دائمة

؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ تعتمد على المياه المحلا، يجب أنترتفع من 17 ٪ إلى 60 ٪ بحلول سنة 2030 وتكون نسبة المياه الجوفية 20 ٪ ونسبة المياه السطحية 20 ٪ وتخصص توجه أغلبية مياه السدود إلى الزراعة وتبقى نسبة معينة كاحتياط استراتيجي - comme une reserve strat gique وكذلك المياه الجوفية 281000 للآبار - les fo ages التي بحوزتنا، توجه للزراعة ولكي لا تستغل دائما la nappe المياه الجوفية.

في هذا السياق، انعقد مجلس وزاري مشترك وتحدثنا عن هذا، وكما تم تأسيس لجنة مشكلة من ممثلي الدفاع الوطني، والداخلية والطاقة، وأعددنا استراتيجية صادقت عليها هذه اللجنة.

وتنص هذه الاستراتيجية على انطلاق خمس محطات إلى غاية 2024 بينها محطة عنابة، ومنها ندخل sur une profondeur de 150 km منها محطة ولاية الطارف التي تمون ولاية عنابة بسعة 300000م3 في اليوم، وستصل

حتى البلديات المجاورة لولاية قالمة.

والثانية في وهران ـ رأس فالكون، 300000م3 في اليوم وتمون ولايات عين تموشنت، ومعسكر، وغليزان، ؟؟؟؟؟ محطة ثالثة في بجاية، ويمكن أن تمون ولايات سطيف، وبرج بوعريريج، وبعض بلديات ولاية البويرة، ومحطتان أخريان واحدة في الجزائر العاصمة غير ستمون الجزائر العاصمة، تيبازة، البليدة والمحطة الخامسة في الجزائر العاصمة المنطقة الشرقية لتمويل بومرداس ربما البويرة أو تيزي وزو.

وهذا البرنامج الأول للمحطات الخمس لتحلية مياه البحر، إذن سترتفع نسبة 17 ٪ إلى 42 ٪ والجزء الثاني la deuxiem partie هناك ست محطات لتحلية مياه البحر بسعة 300000م3 في اليوم، لرفع النسبة من 42 ٪ إلى 60 ٪، لقد انجزت الدراسات المتعلقة بها ومهامها تابعة لوزارة الطاقة والمناجم، وهي محطات سنطلقها في ؟؟؟؟؟؟؟؟؟ وهي شركات أجنبية تتطلب الضامن la garant والضامن أن تكون له شركة تجارية وهي سوناطراك، لقد أنجزت الدراسات، وتنطلق الأشغال في أقرب الآجال وفيما يخص شبكة النقل le reseau de transport، لقد أنجزت الدراسة وسينطلق المشروع بالموازاة مع انطلاق المشروع الآخر وتنجز الأشغال في نفس الآجال (معا)

أظن أنني أعطيت لكم كل الأجوبة ونظرة القطاع في المياه المحلات في البحر.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا لكم السيد الوزير على هذا الرد، ونبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة الآن للسيد بوحفص حوباد، لطرح سؤاله الشفوي على السيد الوزير.

**السيد حوباد بوحفص:** شكرا السيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة، نائب الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي هذا نصه:

تدع ولاية البيض من بين أحد أكبر وأهم ولايات الجنوب الغربي بحكم وقعها الاستراتيجي الهام، إلا أنها لا تزال تشتكي مشاكل رداءة وقدم شبكات الصرف الصحي بمعظم بلدياتها، وهذا المشكل الذي نغص حياة الساكنة منذ سنوات ولايزال لحد الساعة، حيث أن هناك ـ محطة وحيدة بمقر الولاية لمعالجة مياه الصرف الصحي ـ لكنها تعالج ما نسبته تقريبا 30 ٪ من النسبة الكلية وبالتالي تبقى ضعيفة جدا، وكما هو معروف فإن الولاية تزخر بثروة حيوانية هائلة والمذبح الكبير للولاية والمتواجد ـ بدائرة بوقطب ـ يخلف يوميا بقايا وفضلات معتبرة بحاجة إلى التصريف، وتركها نجم عنه أمراض وأوبئة تهدد صحة الإنسان والحيوان على حد سواء، ناهيك عن تسببها في تلوث البيئة، نفس الحالة بالنسبة لدائرة الأبيض سيدي الشيخ ما يجعل توفير محطتين على الأقل لمعالجة مياه الصرف الصحي بدائرة بوقطب والأبيض سيدي الشيخ أمرا ضروريا.

فما هي التدابير المتخذة سيدي الوزير المحترم، من طرف وزارتكم من أجل توفير محطتين لمعالجة مياه الصرف الصحي، تحديدا بدائرتي ـ بوقطب ـ والأبيض سيدي الشيخ؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد حوباد بوحفص، والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على السؤال.

**السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي:** بعد بسم الله الرحمن الرحيم،

تحية مجددة

قبل كل شيء يسرني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان لعضو مجلس الأمة السيد حوباد بوحفص على السؤال الذي طرحه علينا والذي يؤكد حرصه على توفير خدمة عمومية للمياه تلبي تطلعات مواطنينا، والتي صميم اهتمامنا، نحن قطاع الموارد المائية والأمن المائي.

أود في البداية، أن أقدم لمحة وجيزة عن واقع القطاع في ولاية البيض، بالنسبة للماء الشروب، تتزود هذه الولاية بنسبة 100 ٪ من المياه الجوفية عن طريق الآبار والمناقب البالغ عددها 88 منقبا بقدرة إنتاج يومي تقدر بـ 56 م3

تسير مؤسسة الجزائر للمياه 17 بلدية من بين 22 على تراب الولاية فيما يمثل 95 ٪ من مجموع السكان.

أما فيما يخص التطهير، تتوفر الولاية كما تطرقتم إليه السيد عضو مجلس الأمة، على محطة واحدة لتصفية المياه المستعملة وتقدر النسبة الاجمالية للربط بشبكات الربط بـ 96 ٪.

أما بالنسبة للسقي الفلاحي فتبلغ المساحة المسقية 13641 هكتار، وتتوفر الولاية على 1854 منقبا توجه خصوصا للفلاحة بالإضافة إلى 3404 بئر فلاحي.

فيما يخص المشاريع التي يعكف على انجازها قطابعا في ولاية البيض هناك 13 عملية خاصة بالتزود بالمياه الشروب و 9 بالصرف الصحي بمبلغ إجمالي يعادل 7.6 مليار دج وبالعودة إلى انشغالكم الذي تطرقتم فيه إلى إشكالية التطهير بولاية البيض والتي تتوفر على محطة واحدة لتصفية المياه المستعملة بمقر الولاية، مازاد من حدة المشكلة هو المخلفات الكبيرة الناتجة عن المذبح الكبير الموجود بدائرة بوقطب والذي يترك بقايا هي بحاجة إلى التصريف والمعالجة.

أود في البداية، أن أشير إلى واقع التطهير بولاية البيض، بحيث تتوفر هذه الولاية على شبكة طولها 847 كم ومعدل الربط يعادل 96 ٪، ورغم هذا، مازالت الولاية تعاني نوعا ما من نقائص في هذا المجال.

وفيما يخص بلدية بوقطب، والتي أشرتم إلى المذبح الكبير المتواجد بها وما يخلفه من البقايا والفضلات، وتطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 09 ـ 209 المؤرخ في 11 جوان 2009 المحدد لكيف منح التراخيص لتفريغ المياه المستعملة غير المنزلية في الشبكات العمومية للتطهير أو محطات التصفية، تم تزويد مذبح بوقطب بمحطة المعالجة الأولية للمياه المستعملة ؟؟؟؟؟؟؟ وذلك لمعالجة المياه قبل تفريغها بشكبة التطهير، ويتم مراقبة هذه المياه وإجراء تحاليل عليها بصفة دورية.

كما أود أن أؤكد لكم السيد عضو مجلس الأمة المحترم أنا في وزارة الموارد المائية والأمن المائي أو عبر كل المصالح والمؤسسات التابعة للقطاع المائي تعني بخدمات الماء الشروب أو الخدمات المتعلقة بالتطهير، نبذل كل جهدنا في سبيل تحقيق ظروف معيشية لمواطنينا ترقى إلى تطلعاتهم وتلبي احتياجاتهم، كما نعلم أيضا ونسهر على محاربة كل أشكال الصب العشوائي للمياه المستعملة التي تؤثر على الصحة العمومية.

تلكم، هي أبرز الشروحات التي أردت أن أقدمها لكم، وإني على استعداد تام لإفادتكم بتفاصيل أكثر إذا لزم الأمر.

أشكركم على كرم الأصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا السيد الوزير المحترم، والكلمة مجددا للسيد حوباد بوحفص، إن أراد، طبعا، التعقيب على ما جاء في رد السيد الوزير.

**السيد حوباد بوحفص:** شكرا السيد الرئيس.

سياد الوزير،

معالجة المياه الصحي هي من الأولويات التي يجب التكفل بها، مستعجلا نظرا لما قد يترتب من أمراض وأوبئة خطيرة ومخلفات بيولوجية متبقية.

الري الزراعي وشح المياه خاصة المناطق الجافة ومن ثم الكائنات الحية والصحة البشرية، والظروف التي يعيشها العالم في الأوبئة وفيروسات خطيرة هذه السنوات الأخيرة.

حقيقة، موضوع محطات الصرف لا يحتاج إلى سؤال يطرح أو مطلب يناقش، بل هي مسألة أمرها محسوم من أولويات وانشغالات الدولة أنها تمس بالبيئة وبالصحة البشرية.

كما أنوه بالأهمية الكبرى التي توليها دول العالم لمحطات الصرف الصحي لأن الماء مورد نفيس للإنتاج والتوزيع والتجميع والمعالجة، كما لمياه المعالجة دون في الاستفادة في الزراعة خاصة في المناطق التي تعاني نقصا في الموارد المائية الطبيعية والحد من الاستهلاك المفرط للمياه العذبة.

سيدي الوزير،

ولكن سؤال يكان على المحطات وعدم وجود المحطات في بوقطب كأبسط شيء، حقيقة يوجد التطهير والماء والتجديد في كل عام ولكن المحطات غير موجودة.

لاحظت وجود المحطة في المذبح ولكنها صغيرة وتصب المياه في الخلاء، ويجب أن تكون محطة لائقة وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد حوباد بوحفص، والكلمة مجددا لكم السيد الوزير.

**السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي:** على الصعيد الوطني، لدينا تقريبا 200 محطة التطهير، ولكن انجاز محطة الأولى للتطهير تخضع إلى شروط.

أولا: الأولوية الأولى لإنجاز محطة التطهير للسدود حيز الاستغلال، الأولوية الثانية لإنجاز محطة التطهير للسدود حيز الإنجاز، الأولوية الثالثة لإنجاز محطة التطهير على الخط الساحلي لحماية البحر الأبيض المتوسط.

الأولوية الرابعة لإنجاز محطة التطهير للمدن ذات الكثافة السكانية أكثر من 100 ألف.

ثانيا، في ولاية البيض هناك مخطط توجزهي قيد الدراسة التي تعطينا المعايير، وتمكننا من إعطاء الأولويات لانجاز محطات التطهير.

إذن، أظن أن بوقطب ؟؟؟؟؟؟ قطب حضري كبير كل ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ الكبيرة ولك الأقطاب الحضرية في البيض، بعدما تنتهي الدراسة وهي التي تعطينا النظرة وبرمجة هذه المحطات ستكون حسب الدراسة، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا لكم السيد الوزير، وآخر سؤال يخص قطاع الموارد المائية والأمن المائي للسيد محمد عمارة، فليتفضل مشكورا.

**السيد محمد عمارة:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة، السادة أعضاء الحكومة،

الفضليات والأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

نساء ورجال الإعلام،

السلام عليكم جميعا، ورحمة الله تعالى وبركاته.

وطبقا لأحكام المواد المعمول بها من الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتوجه إليكم السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي بالسؤال التالي نصه:

لماذا السيد الوزير، لم يرخص بحفر الآبار للفلاحين فيولاية النعامة بالآلة العادية أي (الدقاق) على غرار الولايات المجاورة المرخص لهم بالحفر بالآلتين العادية والدوارنية، في حين، السيد الوزير، فرضت عليهم في ولاية النعامة آلة الحفر الدوارنية.

تقبلوا مني السيد الوزير، فائق الشكر والاحترام، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا لكم، والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على سؤال السيد محمد لعمارة.

**السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي:** بعد بسم الله الرحمن الرحيم، تحية مجددة.

أود في البداية، أن أعرب عن صادق الامتنان والعرفان لعضو مجلس الأمة السيد عمارة محمد، على اهتمامه بقطاع الموارد المائية والأمن المائي، والذي كان من خلال السؤال الذي طرحه علينا والمتعلق أساسا بانشغالات فلاحي ولاية النعامة الخاص بعدم الترخيص لهم بحفر الآبار بآلة الحفر بالمطرقة Appareil de lattage كما يعرف بالدقاقة، هذه الآلة التي تستغرق وقتا أقل على آلة الحفر اللولابية روتاري.

قبل كل شيء، اسمحوا لي أن أقدم لمحة وجيزة عن واقع القطاع بولاية النعامة بما يتعلق التزود بالماء الشروب لأن نسبة الربط لهذه الشبكة تبلغ 92 ٪، حيث تم استغلال 76 منقبا للتدفق، إجمالي يبلغ 108 آلاف م3 في اليوم، الجزائرية للمياه تسيّر كل بلدية الولاية باستثناء بعض القرى، أما بالنسبة للتطهير فتتبلغ نسبة الربط بشكة الصرف الصحي 98 ٪، وتتوفر الولاية على خمس (5) محطات للمياه المستعملة.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

إن الطابع الفلاحي للولاية يحتم علينا مرافقة الفلاحين من حيث منحهم رخص حفر الآبار، وقد تم معالجة أكثر من 1080 طلب منذ شهر جانفي 2021 إلى يومنا هذا.

للإشارة، فإن عدد المشاريع المسجلة حاليا لفائدة الولاية، والمقدرة بـ 3.2 ملايير دج وتخص 15 مشروعا.

وقد كنتم، قد تطرقتم في سؤالكم إلى امكانية الترخيص لفلاحي ولاية النعامة باستعمال الحفر بالمطرقة المسماة

الدقاقة، ويشير المرسوم التنفيذي رقم 10 ـ 318 المؤرخ في 21 ديسمبر 2010 المحدد لدفتر الشروط التي تتضمن الترخيص لاستعمال الموارد المائية الجوفية والشروط التقنية لحفر المناقب والآبار إلى استعمال آلة الحفر اللولبية روتاري ؟؟؟؟ وذلك قصد التحكم في عملية الحفر والمحافظة على الموارد المائية الجوفية لأن استعمال آلة الحفر بالمطرقة الدقاقة Appareil de battage يشكل تهديدا على الطبقات الجيولوجية والبيئة والمحيط إذا ما استعملت دون مراقبة الجهات المعنية المختصة التي نص عليها القانون واحترام الشروط التقنية المنصوص عليها.

وبعد الطلبات المتكررة للفلاحين فيما يتعلق بآلة الحفر بالمطرقة ـ الدقاقة ـ هذا الإشكال الذي طرح على مصالحنا في أكثر من مرة من الولايات، قمنا بأخذ هذا الانشغال بعين الاعتبار، حيث تم إعداد منشور وزاري مشترك تحت رقم 49 مؤرخ في 24 فبراير 2021 بين قطاعنا وقطاعات الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، والفلاحة والتنمية الريفية، يتضمن تخفيف الاجراءات المتعلقة بالمناهج التقنية لحفر الآبار، هذا المنشور الذي فتح المجال لإمكانية استعمال آلة الحفر بالمطرقة ـ الدقاقة ـ في بعض الحالات وفق شروط وقواعد اجبارية ومحددة وتكون بمرافقة الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH)، وذلك قصد تفادي إلحاق الضرر بطبقة المياه الجوفية والطبقات الجيولوجية.

كما نعمل حاليا في قطاعنا على التحضير لإعداد تعليمة لمصالحنا الولائية عبر الوطن تهدف من خلالها إلى تخفيف أكثر للإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح رخص حفر الآبار، وفي هذا الإطار، يمكن لفلاحي ولاية النعامة استعمال آلة الحفر بالمطرقة الدقاقة شرط مراقبة الوكالة الوطنية للموارد المائية ومراعاة الشروط التينص عليها المنشور الوزاري المشتركة المذكور أعلاه، والذي كان محل توزيع على مستوى الولايات ومديريات الموارد المائية والأمن المائي عبر الوطن.

تلك، هي أبرز التوضيحات التي إرتأيت أن أقدمها لكم السيد عضو مجلس الأمة المحترم، كما يسرني دائما إفادتكم بالمزيد من المعلومات إذا مالزم الأمر.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** الشكر موصول لكم السيد الوزير، الكلمة مجددا لكم السيد محمد عمارة، إذا كان فيه تعقيب على ما جاء في رد السيد الوزير.

**السيد محمد عمارة:** شكرا السيد الرئيس.

سيدي الوزير،

والله، أظن أن إجابتكم نصف مقنعة تقريبا، على كل حال، وأردنا من خلال طرح هذا السؤال لأن الفلاحين والموالين في معاناة وقلتم في مداخلتكم أن هناك 1080طلبا حقيقة (ANRH) سلمت لهم التراخيص ولكنهم لم يتمكنوا من القيام بالحفر لأن الآلة التي فرضتها عليهم (ANRH) تكلف مبالغ ضخمة تتراوح ما بين 20 ألف دج و 25 ألف دج للمتر الواحد، والفلاحون الشباب يعانون كثيرا منهذا الأمر، وهناك فلاحون في بطالة، حقيقة، تلك الآلة تضر تقنيا ونعترف بذلك حسب قول الخبراء، ونحن لا نعرف هذه الأمور، ولكن ما مصير أبنائنا وأولادنا وفلاحينا؟ لقد استلموا الترخيص ولكن توقفوا عن الحفر.

السيد الوزير،

على الأقل أن تتركوا بصمة، وأذكركم بأن السيد وزير الموارد المائية في زيارته السابقة إن لم تخني الذاكرة في نواحي سبتمبر 2021 قد اتخذ قرارات، وأظن الفلاحين والموالين فرحوا كثيرا بهذه القرارات من بينها قرار نهائي أن ..... للفلاحين بمنطقة النعامة التراخيص مهما يكن الأمر، فلا منطقة حمراء ولا دقاق ولا روتاري ولا ما يشبه ذلك.

السيد الوزير،

أظن من خلال طرحنا لهذا السؤال هذا الشيء لكي لايصال معاناة الناس في هذا الأمر، ونحن لسنا ضد الأمور التقنية هي لا حاشا لله، لكن نطالبكم بتسهيل أكثر وأكثر ليتمكن الفلاحون والموالون من ممارسة نشاطهم، وأظن أن هناك إرادة سياسية كبيرة في السيد رئيس الجمهورية أين أكد على أن يسير المستثمرون شؤونهم ولكنهم مقيدون وخاصة في ولاية النعامة، في الوقت الذي يستفيد الآخرون في تلمسام وسيدي بلعباس من الماء الشروب لم يستفد أبناء الولاية (النعامة) من هذا الماء

السيد الوزير،

يبقى السؤال مطروحا أظن أن ستسلم القرارات في هذا

المجال، وأذكركم بأن (ANRH) الديوان الوطني للسقي وصرف المياه لها إلتزامات بتجهيز ثمانية آبار في ثلاث سنوات ولكنها لم تجهز هذه الآبار، أقصد (ONID) الديوان الوطني للسقي وصرف المياه.

كما ينتظر سكان ولاية النعامة زيارة أخرى لكم، تمكن من إلغاء قرارات واتخاذ أخرى، لأن الناس يرون بأن بعد نهاية مهام كل وزير تتعرض رقاراته إلى النسيان (تضرب عرض الحائط)، ومن بين القرارات التي اتخذها الوزير السابق:

ـ فتح مقرات لملحقات للديوان الوطني للتطهير في بعض البلديات التي تعاني في هذا المجال.

ـ الإسراع في تسليم التراخيص.

وبهذه المناسبة، أستغل الفرصة لأذكر بأن في قطاع الموارد المائية والأمن المائي مشاريع مجمدة، بلدية البيوض تعاني لحد الساعة، لحد الدقيقة، من الماء الشروب واستهلاك المياه المالحة، لقد توقف المشروع بعد انطلاقه ونطالب برفع التجميد عنه، والنظر كذلك فيما تعاني منه هذه البلدية، وشكرا لكم، وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد عمارة، والكلمة لكم مجددا السيد الوزير للرد على جملة هذه الانشغالات الجديدة للسيد محمد عمارة.

**السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي:** شكرا.

فيما يخص استعمال آلة الدقاقة أو آلة روتاري نستعملها لأن هناكالدقة une précision في الحفر ولا تطرح أي إشكال رغم غلائها لكن الدقاقة عندما يكون un champ de captage حقل البئر الذي يمون المدينة لأن استعمال الدقاقة يستلزمحضور الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH) لأن الدقاقة تحدث أضرار - elle fait des d gats هل فهمتم أم لا؟

يمكن أن يحدث تلوث أو تسرب المياه الصحي، أو نوع آخر للتلوث ؟؟؟؟؟؟؟ والتلوث أثكر خطورة من الجفاف ويمكن أن تسبب الدقاقة في أضرار جسيمة ويمكن أن يزول ؟؟؟؟؟؟؟ حقل البئر الذي يمون بتلك الجهة وهذا هو الفرق بين روتاري والدقاقة، حقيقة الدقاقة رخيصة ولا تستغرق وقتا كبيرا في الحفر وتسبب في أضرار وبتسرب التلوث، بينما آلة روتاري غالية ولكنها دقيقة في الحفر ويمكن أن تستعمل الدقاقة في مكان يبعد على الأقل 1 كلم أو 1.5 كلم عن محيط محمي وإذا كان الحفر بالقرب من محيط الحماية la perimetre de Protection لابد من حضور مصالح الوكالة الوطنية للموارد المائية، وهذا ما فيما يخص الشطر الأول.

وفيما يخص الشطر الثاني، حقيقة، نحن في طور إعداد تعليمة de maniere à faciliter مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يكون تسجيل في غرفة الفلاحة التي ترسل إلينا القائمة لتوقيعها (للمصادقة عليها) ثم يحفر البئر كما يريد من يطلب ذلك.

هذه هي التسهيلات التي سنقوم بها في الأيام المقبلة.

فيما يخص الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير، فإن المراكز (المناطق الأقطاب) الحضرية الكبرى تسير من طرف الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير.

les grande centre urbains sont girés par l'A.D.E et ONA في الواقع، بقيت مناطق صغير في بعض البلديات، وسيكون التحويل في سنة 2022.

Donc، le transfert va se faire en 2022

إن شاء الله، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا السيد الوزير، وننتقل الآن إلى قطاع آخر، وهو قطاع الصحة، وهو أيضا قطاع مهم جدا.

والبداية مع السؤال الشوفي للسيد عبد القادر شنيني، فليتقدم مشكورا.

**السيد عبد القادر شنيني:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

رجال الصحافة،

السلام عليكم.

الموضوع: سؤال شفوي إلى معالي وزير الصحة.

السيد الوزير،

السرطان أكثر الأمراض انتشارا وأكثرهم كلفة، 44 ألف إصابة جديدة سنويا، رقم مرعب يجب الوقوف طويلا عنده لمعرفة أسباب تفشي هذا الوباء ورصدها.

مرض يحصد آلاف الأرواح من مختلف الشرائح، ومختلف الأعمار دائما في ارتفاع وأصبح لغزا وأصابع الاتهام توجهت إلى النمط الغذائي للجزائريين، مأكولات مشبعة بالمضاعفات، المحسنات الملونات والحافظة، أما الميبدات الممنوعة لا تزال تستعمل في زراعتنا.

سيدي الوزير،

الجزائر تخصص مبلغا لهذا الوباء يقارن المبالغ الممنوحة في الدول المتقدمة والمريض في هاته الدول يعيش لأكثر من 20 سنة، بينما المريض في بلدنا غالبا ما تتعدى حياته ثلاث سنوات والسبب هو التكفل الكارثي للمصاب، التشخيص المتأخر والبروتوكول العلاجي يتغير حسب الامكانيات، سيل عارم من المرضى غامر المستشفيات والكثير منهم وافتهم المنية في بيوتهم وفي صمت رهيب.

سؤالي هو كالتالي:

1ـ بعد الاستقلال، السيد الوزير، مرت الجزائر بمرحلة نقص الأطباء والمعدات لكن انتهجت سياسة صحية الوقاية بدل العلاج الشيء الذي حصن البلاد من كثير الأوبئة وأثقل الأمراض.

لماذا لا ترقي مصالحكم الوقاية إلى أعلى المستويات بدل من حصرها في تلقيح الأطفال؟

2ـ أكثر السرطان انتشارا هو سرطان الثدي عند المرأة، وسرطان البروستات عند الرجل.

لماذا لا تعممون أجهزة الماموغرافية وتوفير التحاليل المخبرية (PSA) على مستوى المستشفيات؟

لكم مني كل الشكر، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** الشكر موصول لكم السيد عبد القادر شنيني، وأفتح الآن المجال للسيد وزير الصحة للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد عبد الرحمن بن بوزيد، وزير الصحة:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسيد زملائي،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا للسيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة، على سؤاله المتعلق بإشكالية التكفل الصحي بالمرضى في الجزائر، لاسيما المصابين بالسرطان.

لقد حظيت الجزائر، منذ الاستقلال، بمؤشرات صحية رتبتها ضمن أحسن البلدان على المستوى العالمي، فلقد تغلبت الجزائر على الكثير من الأمراض المتنقلة، من بينها الملاريا، السل، شلل الأطفال والكوليرا، كما استطاعت خفض نسبة الوفيات عند الأطفال والأمهات، إلى جانب المساهمة في ارتفاع مستوى العمر المتوقع.

ويعود الفضل في ذلك للبرامج الوطنية والمخططات التي تم وضعها لضمان الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض، إلى جانب الإمكانيات المادية والبشرية التي تم توفيها لتطبيق هذه البرامج والمخططات.

وللحفاظ على هذه المكتسبات، فإن الدولة تولي أهمية كبيرة للجانب الوقائي لحماية المواطنين من الأمراض، ولعل أحسن مثال يثبت ذلك، هو الاستراتيجية المنتهجة للتصدي لوباء كوفيد 19، حيث أعطيت الأولوية للجانب الوقائي كزفض لوسيلة لمواجهة الوباء، بتعزيز نشاطات توعية المواطنين بضرورة تطبيق تدابير الوقاية من الفيروس بهدف التقليل من انتشاره وكذا ضرورة التلقيح لاكتساب المناعة الجماعية.

كذلك الحال بالنسبة لمرض السرطان الذي يعد من بين الأمراض التي تعرف انتشارا كبيرا وارتفاعا مستمرا في نسبة الإصابة به عبر العالم، والذي يفوق عدد المصابين به في الجزائر أكثر من 43 ألف حالة جديدة، فإن الوقاية تعد السبيل الأنجح للحد من انتشاره.

ويرجع الخبراء العوامل الرئيسية لارتفاع هذا المرض إلى عوامل عديدة منها التلوث البيئي، التدخين وتغير نمط عيش الإنسان كنقص الحركة وعدم إتباع نظام غذائي صحي.

وللتصدي لهذا المخرض والحد من انتشاره، تم وضع مخطط وطني لمكافحة السرطان اندرج عنه البرنامج الخماسي 2015 ـ 2019، الذي يضم نشاطات في كل من مجالات الوقاية والكشف المبكر عن المرض، وكذا الفحص والعلاج، ولقد سخرت الدولة كل الإمكانيات المادية والبشرية لتطبيق هذا البرنامج.

في هذا الإطار، ينبغي التأكي دعلى أهمية الوقاية من

هذا المرض حفاظا على صحة الجميع، وذلك باعتماد سلوكيات ملائمة للصحة خاصة فيما يتعلق بالنظام الغذائي والكشف والتشخيص المبكر للسرطان.

ولهذا، عمد قطاع الصحة على تعميم وسائل الكشف إلى جانب مواصلة تنفيذ مخطط الوقاية من عوامل الإصابة بالمرض مع التركيز على مكافحة التدخين من خلا لتنظيم حملات توعوية وتحسيسية واسعة النطاق، وبإنشاء وحدات للمساعدة على وقف التدخين، هذا بصفة عامة.

أما حملة وزارة الصحة لمواجهة انتشار مرض السرطان، وهو انتشار عالمي وليس في الجزائر فقط، فلدينا أكثر من 131 وحدة علاج مكلفة بعلاج السرطان، وهي موزعة على المستشفيات الكبرى، وهي مصالح فيها أساتذة وأساتذة مساعدون، ومتربصون، وهناك مصالح داخل المستشفيات العمومية خارج المستشفيات الجامعية، فيها أكثر من 70 وحدة لجعل وعلاج الطابع الكيميائي لمرض السرطان.

سيدي عضو مجلس الأمة المحترم،

على الأقل 90 ٪ أو 80 ٪ من علاج السرطان علاج جراحة، هذا علاج تكميلي بالعلاج الكيميائي أو بالمسرعات أو بالعلاج الاشعاعي، 80 ٪ داخل المستشفيات عندما ينزع الورم، ثم يكون العلاج الكيميائي ولا يحتاج إلى تكلفة كبيرة لأن كل الوحدات في المستشفيات قادرة على ذلك.

أما بالنسبة للمسرعات، هناك 50 مسرعا في الجزائر توجد أغلبية المسرعات في الجنوب.

ولما نرى المقياس العالمي بالنسبة للمرسعات، نحتاج إلى مسرع في الجزائر مقارنة بالدول ذات المستوى المتوسط أو الضعيف، مسرع واحد لمليون ساكن، ونحن لدينا ثلاثة سرعات في بعض الولايات التي يقطنها 500 ألف ساكن، ؟؟؟/ للجزائر العاصمة التي يقطنها أربعة ملايين أو خمسة ملايين نسمة.

إذن، إنطلقنا في المخطط الخماسي الذي كان يشرف عليه الأستاذ زيتوني، بعد الحصيلة، وتوجد حاليا لجنة متعددة الخدمات..... لكي نشرع في المخطط الثاني وهو مخطط العمل، وفيه سبعة مسرعات، ويوجد اثنان في الجزائر (بني مسوس، والرويبة)

وفي بعض المدن (الأخرى) نحتاج إلى مسرعات ولا نحتاج إلى مراكز لمعالجة السرطان، وهذه غلطة، وهذا خطأ، فلماذا؟ لأن في بعض المدن ولا أريد أن أذكرها، يوجد مركز محاربة السرطان يتوفر على 150 سرير ولاي وجد مريض واحد، رغم تجهيزه بسكانير،..... وأسرة ـ كما قلت ـ بأن 80 ٪ علاج جراحة، نحن بحاجة إلى إضافة قسم الأشعة في المستشفى، لمعالج المريض في المستشفى العمومي أو الاستشفائي بإضافة قسم واحد وبأقل تكلفة تفاديا لمعالجة المريض في مركز معالجة السرطان، ولماذا؟ لأن نفس سكانير، ونفس..... ونفس التحاليل..... - La bio ogie، لو تستعمل في المستشفى فلن يذهب المريض إلى مركز محاربة السرطان..... دون..... لقد ذهبنا لزيارة بعض المدن مثل بشار، لما سألنا أحدى المرضى بخصوص الموعد المتعلق بالأشعة، فأجابنا بأنه يتم في الحين، بينما في الجزائر العاصمة يجب انتظار ثمانية أشهر!

وقمنا بالرقمنة وطلبنا من المواطنين الراغبين في الحصول على موعد في البليدة، أو CPMC الخاص بمرضى سرطان الثدي انتظار ثمانية أشهر أو الذهاب إلى بشار، للعلاج في الحين، فرفضوا نظرا لعدم توفر وسائل النقل مثل أوروبا، وعندما تقول لأحد عليك بالذهاب إلى أدرار، فيعتبره شيئا صعبا ولو يضمن السكن في أدرار أو بشار، نظرا لوجود المسرعات، فيرفض، ربما يخاف.

أشكركم سيدي على اهتمامكم بهذا المرض الخطير، وهو من..... الأولويات، الذي كلفني به السيد رئيس الجمهورية: التوليد، الاستعجالات مرضى السرطان.

وحاليا، في هذا الأسبوع، إن شاء الله، ستنطلق اللجنة التي كلفتها، وهي مكونة من أخصائيين في السرطان، وننطلق إن شاء الله، لمواجهة هذا المرض الخطير.

أشكركم السيد عضو مجلس الأمة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير على الاستفاضة في الإجابة، وللسيد عبد القادر شنيني، الكلمة، إن أردتم التعقيب.

**السيد عبد القادر شنيني:** شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

على كل حال، جوابكم كاف وكامل، ونشكركم على هذا الرد، وصراحة لا نشك في إخلاصكم وتفانيكم في هذا

الميدان.

معالي الوزير،

الواقع ليس هذا! عند الذهاب إلى المستشفيات، بزياراتكم المفاجئة ستجدون أمرا آخر، حبذا لو تجد الوقاية مكانتها المرموقة والتي كانت فيها من قبل، انتهجتها الجزائر منذ البداية، مثلا وجود مصلحة الوقاية في كل بلدية ولكنها لا تؤدي عملها الحقيقي، ونتمنى ترقيتها ولاتتمثل في تلقيح الأطفال.

معالي الوزير،

سابقا، كانت مصالح الوقاية تهتم حتى بالآبار التقليدية.

وبخصوص الطب المدرسي، فلا يوجد أطباء من مستوى المدارس، والطب المدرسي موجود في المستشفى، وفي الماضي كان الطبيب هو الذي يذهب إلى المدارس.

أما بالنسبة للسرطان، فإن المواعيد تتعدى ثمانية أشهر! ويعاني الناس من ندرة المسرعات و Radio theragpie ولو كانت على بعد 200 كلم أو 300 كلم، فبجوارهم غير متوفرة، وعليه، أن يؤخذ بعين الاعتبار، ونطلب منكم زيارة هذه المراكز.

ونشكر طاقم مركز بوزريعة، على ما بذله للتكفل بالمرضى (الكرامة) ولكن مركز مصطفى، عبار عن سوق، وأرجو منكم زيارته، فلا أقصد المسؤولين والأطباء، بل الممرضين، لأن المرضى في انتظار تبليغكم بمدى إصابتهم بالمرض، وإجراء عملية الجراحة.

وشكرا، معالي الوزير،

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد القادر شنيني، والكلمة للسيد الوزير للتعقيب على ما جاء على لسان السيد عبد القادر شنيني.

**السيد وزير الصحة:** أشكركم السيد عضو مجلس الأمة المحترم، لما تتكلم عن الواقع المعيش، فأنا عشت الواقع كعامل في قطاع الصحة كمتربص، كطبيب، كأستاذ، طبعا، لدي طلبات المرضى، فالشيء الذي تحدثتم عنه حقيقي، وكمسؤول، والله، ما قلته حقيقي، وإيجابي لما بدأت دراستي، وحاليا، شيء إيجابي، لكن المشكل يكمن في التنسيق، لدينا أساتذة وأطباء وممرضون، ومستشفيات، ولا أتكلم عن المستشفيات، وعددها لا تتصوره! فبلدية يقطنها سبعة آلاف أو عشرة آلاف نسمة، يوجد بها مستشفى 70 سريرا، فكيف تموله وتوظف الموارد البشرية وتجهزه بسكانيرو.....؟

هل تعرف أن نسبة التشبع le Toux d'occupation داخل المستشفيات لا تتجاوز 50 ٪، هل تعلم بأنني زرت مستشفى فيه 120 سرير وبه خمسة مرضى و 11 طبيبا؟

هناك توزيع سياسوي أكثر من تقني، فيبنى المستشفى لكل من يطلبه، وأعطيكم أمثلة كالمستشفيات الجامعية:

- هل تعلم سيدي، أن مستشفى باب الوادي، جامعي منذ 1832 وكان مستشفى الداي؟
- هل تعلم أم مستشفى ابن باديس بقسنطينة من 1856؟
- هل تعلم أن مستشفى الدويرة، جامعي منذ 1839؟
- هل تعلم أن 42 مستشفى للمدن الكبرى أنجزت خلال سنتي 1984 و 1985 وصالحة لمدة عشرين سنة، وتجاوزت حاليا 35 سنة؟ كيف يكون ذلك؟
- وهناك عدة مستشفيات قيد الانجاز ثم جمدت، وهي بالعشرات.
- وهناك مستشفيات لم تستعمل سكانير منذ سنة 2015، وهو في الصناديق، (في الريح).

وكل هذا ناتج عن التسيير.....

نحن نثمن ما أنجز، ونثمن الأطقم الطبية، والسيد رئيس الجمهورية في كل مرة يكرر بالنسبة للوضع، والحمد لله، الجزائر في نسية غثر متضررة.

وكل هذا يجعلنا، وبطلب من السيد رئيس الجمهورية إعادة النظر في المنظومة الصحية، يستلزم أن نراجع، ونلاحظ، ونعيد النظر، وندخل في تسيير آخر، ويجب أن يصبح المسير مناجير un manager، ولا ينتظر تمويله بالميزانية ويسيرها كما يريد، فيجب عليه أن يحصل على الموارد المالية، وأن يسود التنافس داخل المستشفى، يوجد في بعض الأقسام خمسة أطباء، ثلاثون طبيبا، وهناك قسم فيه 16 أو 17 طبيبا، على الأقل، بهذا يجب أن تكون قفزة نوعية أخرى، وهذا ما ننتظره.

نحن، وبناء على طلب السيد رئيس الجمهورية، وبعد موافقة السيد الوزير الأول، سنقوم بإعداد حصيلة وآفاق في الجلسات أو اللقاءات التي تنعقد في أواخر هذا الشهر، قصد المراجعة، لأننا 45 مليون نسمة، وليست الصحة هي

التي لها 20 سنة، لقد زادت الطلبات، والمواطن يطالب بالمقارنة، وأنا أجيبه بأن يذهب إلى الحدود الجزائرية التونسية ليحسب عدد الجزائريين الذين يذهبون إلى تونس، وهذا ما يجعلنا نتساءل وكل هذا يكمن في مشكل التنسيق، لدينا كفاءات، المال اللازمة، وكل شيء متوفر، ولهذا سنراجع (نعيد النظر).

أعطيكم مثالا يخص تأمين السيارة (رباعية الدفع) بـ 80 مليون سنتيم (المؤمن، والسائق، والركاب، والسيارة) وبعد حادث المرور يكون التعويض بمبلغ يقدر بـ 100 مليون أو 200 مليون سنتيم، ويذهب المصابون إلى المستشفى للعلاج بالصفيحة والرمامة ثم يرتاح ولا يدفع أي ثمن، بما في ذلك (الأجانب)، المجانين، نظرا لعدم امتلاكهم أموال (مداخيل).

يجب على مدير المستشفى أن يهتم بالمستشفى الذي يديره وهذا احتراما للجزائريين الذين ليس لهم مال .....

1974..... في الطب، ولكن لدينا مادة في قانون الصحة (334) تنص على مساهمة المواطنين، والتأمينات، والجماعات المحلية.

لما يصبح المسير مسيرا حقيقيا un manager يعرف ما معنى l'amortissement (التكلفة المستهلكة)، عندما يطلبون منه شراء سكانير سيشتريه، لكن يجب استعماله 20 مرة أو 30 مرة في اليوم، ولكن خلال ثلاث سنوات يشتري سكانيرمجهزا وأحسن.

في ولايات كبرى مثل تيزي وزو، وتيبازة يوجد سكانير ولا يوجد أخصائيو الأشعة Il nya pa de radiologuer سنتطرق إلى أمور أخرى، ولدينا أمل، إن شاء الله، لقد طلبنا من كل العاملين والشركاء وكل المهتمين بقطاع الصحة إعادة النظر (لمراجعة) بكل شفافية واحترام كل الآراء، وهذا ضروري، كما راجعنا عدة وسائل (مسائل)، وحتى الشخص سيراجع، لأن كل شيء تغير، والطب تغير، والصحة تغيرت، والمطالب تغيراتت، وعدة أشياء تغيرت.

سيدي،

فيما يخص (psa) فهو تحليل بسيط جدا في المستشفيات.

ونحن في صدد تجهيز بعض الأماكن فيمايخص la mammographie وإن شاء الله، انطلاقا من هذه الجلسات، وهذا العمل مع الزملاء كلهم نراجع ونعيد النظر في الأمور التي فشلنا فيها، ونستفيد من تجارب الدول المتقدمة وبأي طريقة تقدمت، نعمل ونجد، إن شاء الله، لتحسين القطاع الصحي، وتحسين عناية أكثر لمواطنينا.

أشكركم السيد عضو مجلس الأمة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، تعودنا على التشخيص الدقيق لقطاع الصحة، وأتمنى أن تخرج هذه الجلسات التي تنعقد في آخر الشهر.

والكلمة الآن للسيد بوجمعة زفان، ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

**السيد بوجمعة زفان:** شكرا للسيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين

السيد نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الصحة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي،

إخواني، أخواتي أعضاء مجلس الأمة،

الإطارات المرافقة للسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية، نتقدم بالتقدير والاحترام لكم وزير الصحة، ومن خلالكم إلى كل الاطارات، وكل الأطباء والطبيبات، والممرضين والممرضات وجميع إطارات وعمال وعاملات وكل المنتسبين والمتعاملين مع قطاع الصحة (من حماية مدنية، مصالح الأمن المختلفة، المجتمع المدني، المتطوعين) على الصبر والتضحية والجهد الذي بذلوه في خدمات وقاية وصحة المواطن خاصة منذ ظهور وباء كورونا، عفانا الله وإياكم منه.

وفي هذا المقام، إسمحو لي أن أذكر بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يقول فيه: "نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ"، بالنسبة للصحة أيها الإخوة تعتبر تاجا فوق رؤوس الأصحاء؛ من هذا المنطلق نقول أن الصحة وأن مهمة قطاع الصحة مهمة نبيلة وعسيرة في نفس الوقت.

نبيلة لكونها عنوانا لثقة وراحة المواطن تجاه الأطباء والممرضين نظير سعيهم وحرصهم على مساعدته على

تعافيه من الأمراض والأسقام، عسيرة لكونها تتطلب الكثير من الصبر والجهد والتضحية من أجل تحقيقة هذا الهدف الذي يعكس أخلاقية هذه المهمة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارةإلى ما أنجزته الدولة لفائدة الصحة والسكان في هياكل ومرافق هامة في مختلف نواحي الوطن، وفي ولايتنا بصفة خاصة وما خصصته في تكاليف مالية لتجهيز هذه الهياكل وتأطيرها بشريا وماديا وتقنيا من أجل التحكم والاستفادة منها.

إلا أنه في بعض الأحيان نلمس بعض التصرفات من طرف بعض المسيرين لهذه المؤسسات، والمتمثلة في عدم مساعدة المواطنين والمرضى خاصة أثناء التنقل إلى العلاج خارج الولاية، حيث يتلقون صعوبات كثيرة في التنقل بسيارات الإسعاف التي تتطلب وقتا كبيرا بدلا من التنقل في الطائرة، حيث أن بعض المرافقي وذوي المرضى يتطعون أو يستعدون لدفع تكاليف الطائرة من أجل نقل مرضاهم فيها لأنهم يشعرون بالمعاناة التي يعانون منها في الطريق في سيارات الاسعاف، مع العلم، أن سيارات الاسعاف وأعوان الدعم والتنفيذ وسائقي السيارات عومال النظافة في أغلب المؤسسات الصحية في نقص كبير في هذا الإطار.

وعليه، نتقدم لسيادتكم بهذا السؤال:

لحد الآن، لماذا لم تتجسد توصيات ومخرجات الندوة الوطنية الخاصة التي درست وضعية الصحة في الوطن وفي مناطق الجنوب بصفة خاصة، والتي كان من أهمها التشجيع والتدعيم لأسباء الجنوب، وكذلك تخصيص طائرة لنقل المرضى، وتكون مجهزة حتى تخفف عنهم متاعب الطريق، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** الشكر موصول لكم، السيد بوجمعة زفان، والكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على سؤال السيد بوجمعة زفان.

**السيد وزير الصحة:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا للسيد بوجمعة زفان، عضو مجلس الأمة على سؤاله الشفوي المتعلق بالإجراءات المتخذة لتحسين التكفل الصحي بمناطق الجنوب والهضاب العليا في إطار سياسة تدعيم التنمية البشرية، أولت الدولة اهتماما خاصا بمناطق الجنوب والهضاب العليا بهدف تحسين التغطية الصحية بهذه المناطق.

فبخصوص التكفل الصحي بالأمراض الأكثر انشارار بالمنطقة، عمد قطاع الصحية على تعزيز البرامج الخاصة بمكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، اللشمانية الجلدية، التسمم العقربي، داء الرمد، حمى المستنقعات، والبلهاريسيا، إلى جانب تعزيز الرقابة الربلئية على مستوى الولايات الحدودية.

وعلى هذا، حصلت الجزائر على نتائج أخرى بالنسبة لبعض الأمراض والتي كانت منتشرة حين كنت طالبا، وغير متواجدة حاليا، فقضينا على..... قضينا على الملاريا، وبشهادة من منظمة الصحة العالمية بالنسبة للقضاء على الملاريا، قضينا على التيتانوس، قضينا على بعض أمراض الأطفال، حين كنت متربصا في (مستشفى) القطار ، في السبعينيات كان بعض الأطفال يموتون.

وكل هذا بفضل العمل الصحي ونتيجة المجهودات التي بذلتها الدولة لتحسين الخدمات الصحية.

ولتحسين الخدمات الصحية المتخصصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا، تم التركيز على المحاور التالية:

أولا: تعزيز جهاز التوأمة والطب عن بعد بين المؤسسات الصحية في الجنوب والهضاب العيا والمؤسسات الصحية في شمال البلاد لضمان المرافقة والتكوين،

الله غالب، كوفيد هو من جعل عددا كبيرا من الأطقم الطبية التي تتنقل من مستشفيات الشمال إلى الجنوب لمساعدة إخوانهم في اختصاصات وإجراء عمليات لم تشهدها عواصم الشمال، وأعطي لكم عدة أمثلة هذه العمليات في الجنوب، هذا بفضل التوأمة، وبفضل الفرق الطبية التي تنقلت إلى هناك، وبفضل المواطنين الذين فرحوا بهم، والسلطات المحلية التي منحت لهم كل التسهيلات.

زد كذلك، تواجد المؤسسات الاستشفائية المختلطة (المدنية ـ العسكرية) ببعض المدن كتلك المتواجدة بتندوف، الجلفة، برج باجي مختار، وراس الماء.

كذلك إعداد اتفاقيات الشراكة مع وزارة العمل

والتشغيل والضمان الاجتماعي للتكفل بمرضى مناطق الجنوب على مستوى العيادات الخاصة، للأسف، لاتوجد بالجنوب عيادات خاصة، لكن انطلقنا في هذا العمل، وحقق نتائج كبيرة.

بخصوص التوليد، كنا نرى ثلاث نساء في سرير واحد نظرا لعدم وجود عيادات خاصة بكثرة، لكن العمل بموافقة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على مستوى العيادات الخاصة بطب أمراض النساء والتوليد وطب الأشعة والتحاليل الطبية.

كذلك تدعيم الهياكل الصحية بالأطباء الأخصائيين بوضع برنامج لفائدة الأطباء الممارسين في القطاع العام والذين اكتسبوا خبرة لا تقل عن خمس سنوات والمنحدرين من الجنوب والهضاب العليا، قصد تمكينهم من التكوين في مختلف التخصصات والحصول على شهادة الدراسات الطبية المتخصصة لتعيينهم بهذه المناطق، مع التعهد على مواصلة هذا النشاط بهذه المناطق.

نحن نعرف صعوبة المعيشة في الجنوب والمشاكل التي لمتسمح لبعض الأطباء أن يستقروا في الجنوب، وأن يعملوا في الجنوب، فماذا عملنا؟ وماذا عمل الذين سبقوني

لقد أعطينا فرصة لأطباء الجنوب الذين لديهم خمس سنوات تجربة للقيام باختصاص عن طريق مسابقة - Co cours d'acces au residanet وعبر الوطن، فأعطينا لهم فرصة التكوين في التخصصات وأن يتعهدوا بأنهم بعد نهاية التربص Diplome d'études medicales de specialité سيشتغلون في الجنوب.

لدينا سنتان، وهذا لا يكفي يا أخي!

ونرى كأن أبناء الجنوب يدرسون ثم يعودون إلى الجنوب! لكن من الأفضل أن يعمل أبناء الجنوب والشمال والشرق معا، ولكن هذا الحل ابتدائي، وبعدها ستتحسن الأمور.

شيء آخر بالنسبة للجنوب، فيه عشرة مستشفيات مجمدة، لقدأعلمتكم بالمستشفيات الأخرى (قسنطينة ـ الشلف ـ الجزائر ـ مستشفى جامعي في بشار ـ مستشفى جامعي في الأغواط ـ مستشفى جامعي في ورقلة).

ويرفع التجميد قريبا عن المستشفى الجامعي بالأغواط وكذلم المستشفى الجامعي بورقلة، وهذا ما يعطي قيمة وقدرة وتقديرا وتعزيز للجنوب، وتكون له مستشفيات، وأولاده يدرسون، كما يعطي المستشفى الجامعي فرصة للتبادل مع المستشفيات في البلاد أو خارج البلاد، وهذا ما يرفع المستوى إن شاء الله.

في هذا الإطار، تمتنظيم مسابقتين، في نفس الإطار، الأولى في سنة 2019، لفائدة ولايات الجنوب، والثانية لفائدة 12 ولاية 9 من ولايات الجنوب، و3 ولايات من الهضاب العليا).

وعلى إثر هاتين المسابقتين، إلتحق بالدراسة 335 طبيبا من الهضاب العليا، ومن الجنوب، وهم في التربص حاليا، وذلك ليشتغلوا في مناطقهم، وقد وافقوا على ذلك.

للإشارة إلى أن التخصصات المعنية بهذا الإجراء هي:

ـ طب الأطفال،
ـ طب أمراض النساء والتوليد،
ـ التخذير والانعاش،
ـ الطب الداخلي،
ـ التصوير الطبي وعلم الأشعة،
ـ جراحة الأطفال،
ـ الجراحة العامة،
ـ جراحة العظام والرضوض.

هذه هي التخصصات التي يتربص فيها حاليا أولاد الجنوب، والهضاب العليا، إن شاء الله، سينالون الشهادة، وسيشتغلون في الجنوب والهضاب العليا.

هذا، ومن أجل تعزيز شبكة المستشفيات العمومية بمناطق الجنوب، والهضاب العليا، تم إعداد قائمة للعمليات المعنية برفع التجميد، كما تم انجاز ووضع حيز الخدمة عدة مؤسسات متخصصة في علاج مرض السرطان، وأكبر عدد المسرعات يوجد في الجنوب، ولتعزيز وسائل تحويل أو نقل المرضى إلى المستشفيات مع اعتماد خيار النقل الصحي الجوي بواسطة طائرات مزودة بتجهيزات طبية، فلقد تم التطرق للموضوع في سنة 2019 في إطار متعدد القطاعات وسيتم النظر في كيفية تجسيد هذا المسعى.

لقد أرسلت إلى السيد المحترم وزير النقل شخصا يملك شركة طيران، وأعلى له الموافقة (طائرات)، هناك سيارات إسعاف أرضية، وهذه سيارات إسعاف مؤمنة، سيارات إسعاف جوية، ونحن نتعامل في هذا، ويتطلب وقتا لتتمكن الإدارة من الاستعداد.

فيما يخص تعديم الإستثمار في مجال التكوين شبه الطبي، تم إنشاء وفتح 3 لواحق (ملحقات) لمعاهد وطنية

لتكوين القابلات على مستوى كل من بشار، الأغواط وورقلة، علما بأن هذه الولايات تضم كليات الطب تسمح بتأطير التكوين على مستوى هذه الملحقات، كما تم إعداد وإنشاء مدارس خاصة للتكوين شبه الطبي.

وفيما يتعلق بتعزيز عمية الكشف والتشخيص والتكفل والمتابعة الطبية للسكان المحليين ضحايا التأثيرات الاشعاعية الناتجة عن تجارب الاشعاعات النووية بولاتي أدرار وتمنراست، فلقد تم إعداد مخطط عمل في إطار برنامج متعدد القطاعات، كما رصد النفقات المتعلقة بهذه البرامج، كما تم الشروع في تطبيقه.

سيدي،

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم، شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله، وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا، السيد الوزير، وأسأل السيد بوجمعة زفان، إن كان له تعقيب على رد السيد الوزير.

**السيد بوجمعة زفان:** شكرا، السيد الرئيس، الشكر موصول للسيد الوزير على هذه الإجابة الشافية والكافية ولكن هذا ليس ردا فقط، بل هو إضافة إلى ما تفضلتم به السيد الوزير، أود أن نثمن الجهود التي يبذلها إطارات وأطباء القطاع الخاص بالزيادة على الجهود التي تبذلها المستشفيات فإن الذين يشتغلون في عياداتهم خففوا الكثير من متاعب المواطنين في هذه الآونة.

وبهذه المناسبة، نثمن هذه الجهد، ونثمن توسيعه.

فيما يتعلق بالتخصصات، نو، معالي الوزير، أن يتوسع هذا التخصص إلى التخصص في مرض العيون نظرا لمعاناة المرضى المصابين بهذه العلة في مناطقنا بالجنوب، ولكن التخصصات في مجالها قليلة.

كما نؤكد في هذا المجال على ضرورة توفير مركبة خاصة التي تساعد المرضى على الصعود إلى الطائرةلأن المرضى يعانون أثناء الصعود والنزول منها.

وكذلك معاناة المرضى في الجزائر العاصمة والمدن الكبرى عندما تصل الطائرة بالنسبة للتنقل وقبل الموعد المحدد لإجراء العملية لملاقاة الأطباء وأثناء العملية وبعدها، وفي هذا الإطار، نود أن يتم التفكير في إيجاد صيغة مناسبة لمساعدة المرضى الذين تضطرهم الظروف إلى التنقل إلى المدن للمعالجة، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوجمعة زفان، والكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد التعقيب على السيد بوجمعة زفان.

**السيد وزير الصحة:** شكرا، السيد الرئيس،

أولا، أشكركم على تقديركم للعمل.

سيدي،

سأخذ بعين الاعتبار كل ما قيل عن طب العيون وحتى وإن قضينا على..... المتشر كثيرا، كل الناس في الصحراء عندما يكبرون ستبيض عيونهم! فالوضع الحالي، إن شاء الله، جيد.

سيدي،

كلما تكون لدي فرصة كنت أتنقل إلى الجنوب إلى أقصى الجنوب، وأقول لك منذ أواخر التسعينات تغيرت كثيرا، حتى ولو تكلمت عن أشياء لترى اهتمامنا كيف نرفع المستوى وحتى نقارن ببعض الدول المتقدمة فهي لم تقض على كل الأمراض بل ظهرت بها أمراض جديدة.

صراحة، الحوصلة بصفة عامة ايجابية، لما نقارن الوضع قبل 20 أو 30 سنة، فلا يوجد أطباء أخصائيون في الجنوب، وبعض المناطق لا تتوفر على اختصاصات وليست لدينا مستشفيات، لما نتكلم بهذه الطريقة نحاول أن نحسن ونعطي وجها آخر، ونعطي قفزة أخرى لقطاعنا لأن طلبات الجزائريين تغيرت كثيرا بفضل الأنترنت، وبفضل السفر والقراءة، وتطور الصحة، يطالبون بصحة أخرى وهذا من حقهم، ونحن في خدمتهم.

وأرجع إلى هذه الفرصة تعطي لنا في آخر السنة هذه وكلنا سنتكلم وسننظم أنفسنا كاملا، ونعلم كل التوصيات ونقدمها، بالطبع، إلى رئيس الجمهورية، ويكون فيه مخطط، وتكون التسوية ونعيد تنظيم أمورنا إن شاء الله، ولدينا كل المؤشرات الايجابية، إن شاء الله، شكرا على كرم الإصغاء.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا السيد الوزير.

بهذا نكون قد استنفذنا كل جدول أعمال جلستنا هذه

بالاستماع إلى أسئلة إخوتنا أعضاء مجلس الأمة الموقر، والاستماع أيضا إلى إجابات السادة الوزراء، الشكر موصول لكم معالي الوزراء وشكرا للجميع، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة**
**والدقيقة الخامسة زوالا**

| | |
|---|---|
| **الإدارة والتحرير**<br>**مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف**<br>**الجزائر 16000**<br>**الهاتف: 73.59.00 (021)**<br>**الفاكس: 74.60.34 (021)**<br>**رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16** | ثمن النسخة الواحدة<br>12 دج |

**طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 23 ربيع الثاني 1443**
**الموافق 28 نوفمبر 2021**

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587